

مؤقت

## مجلس الأمن

السنة الثامنة والسبعون



الجلسة 9343

الخميس، 8 حزيران/يونيو 2023، الساعة 10/00

نيويورك

|          |                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                           |
|----------|-------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------------|
| الرئيس   | السيد المرر . . . . . (الإمارات العربية المتحدة)                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                                          |
| الأعضاء: | الاتحاد الروسي . . . . . السيد نيينزيا<br>إكوادور . . . . . السيد بيريس لوس<br>ألبانيا . . . . . السيد خوجة<br>البرازيل . . . . . السيد دي ألميدا فيليو<br>سويسرا . . . . . السيدة بيرسفل<br>الصين . . . . . السيد جانغ جون<br>غابون . . . . . السيد بيانغ<br>غانا . . . . . السيدة أويونغ - نتيري<br>فرنسا . . . . . السيد دوريفير<br>مالطة . . . . . السيدة فرايزير<br>المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية . . . . . السيد كاريوكي<br>موزامبيق . . . . . السيد فرنانديس<br>الولايات المتحدة الأمريكية . . . . . السيدة توماس - غيرنفيلد<br>اليابان . . . . . السيدة شينو |

## جدول الأعمال

التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

جامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيو 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية

المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2023/407)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطع النص النهائي في الوثائق الرسمية لمجلس الأمن. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room AB-0601 ([verbatimrecords@un.org](mailto:verbatimrecords@un.org)). وسيعاد إصدار المحاضر المصوّبة إلكترونياً في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (<http://documents.un.org>).



وثيقة ميسرة

الرجاء إعادة التدوير



23-16320 (A)



افتتحت الجلسة الساعة 10/00.

## إقرار جدول الأعمال

أقرّ جدول الأعمال.

## التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية على صون السلام والأمن الدوليين

### جامعة الدول العربية

رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة (S/2023/407)

الرئيس: وفقا للمادة 37 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو ممثل مصر إلى المشاركة في هذه الجلسة.

ووفقا للمادة 39 من النظام الداخلي المؤقت للمجلس، أدعو مقدمي الإحاطات التالية أسماؤهم إلى المشاركة في هذه الجلسة: السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للشؤون السياسية وبناء السلام؛ ومعالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية؛ والسيدة أمينة العمراني، مبعوثة رئيس المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعنية بالشباب. يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

أود أن أسترعي انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2023/407، التي تتضمن رسالة مؤرخة 5 حزيران/يونيه 2023 موجهة إلى الأمين العام من الممثلة الدائمة للإمارات العربية المتحدة لدى الأمم المتحدة، تحيل بها مذكرة مفاهيمية بشأن البند قيد النظر.

أعطي الكلمة الآن للسيدة ديكارلو.

السيدة ديكارلو (تكلمت بالإنكليزية): يسرني أن نتاح لي الفرصة لمخاطبة مجلس الأمن بشأن تعاوننا مع جامعة الدول العربية. ويشرفني أن أتكلّم إلى جانب معالي السيد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية.

في السنوات الأخيرة، تعرضت تعددية الأطراف لضغوط كبيرة. فقد اختبرت الثقة في المؤسسات والعمليات على نحو موجه، لا سيما ما وقع مؤخرا جراء الاستجابة غير المتكافئة لأزمة مرض فيروس كورونا. إن تحدي القانون الدولي والقواعد التي تربطنا يجعل التعاون الدولي والإقليمي لصون السلام والأمن أصعب من أي وقت مضى. وفي هذا السياق المشحون، من المشجع أن العلاقة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لا تزال قوية. وكما يذكرنا الأمين العام في تقريره (S/2023/331)، فإن التعاون مع جامعة الدول العربية، وفقا للفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة، يعمل على تعزيز الأمن الجماعي. وفي التقرير، يستعرض الأمين العام مجالات التعاون والمشاركة بين منظمتنا في جميع أنحاء المنطقة. وأود اليوم أن أسلط الضوء على المسائل ذات الاهتمام المشترك وبعض التطورات الإضافية منذ إعداد التقرير.

فيما يتعلق بالسودان، حيث يحطم القتال حياة المدنيين ويدمر مستقبل البلد، فإن اتفاق جدة الذي توسطت فيه المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في 20 أيار/مايو بعث الكثير من الأمل. وللأسف، فشل الطرفان في تنفيذه. علاوة على ذلك، أعلنت القوات المسلحة السودانية تعليق مشاركتها في المحادثات، مشيرة إلى انتهاكات قوات الدعم السريع لوقف إطلاق النار. ومن الأهمية بمكان أن يظل الطرفان ملتزمين باتفاق وقف إطلاق النار، ولكن ذلك لن يكون كافيا. فنحن بحاجة إلى وقف دائم للأعمال القتالية، واستئناف العملية السياسية في نهاية المطاف. وفي هذا الصدد، نشيد بجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وشركاء السودان الآخرين على جهودهم لدعم السلام في السودان. ومن الضروري تنسيق جهودنا المختلفة إذا أردنا أن نعظم تأثيرنا دعما للشعب السوداني. وسيكون دور المنطقة أساسيا لإنهاء النزاع.

إن الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة ما فتئت تتدهور. فقد شهدنا في الشهر الماضي تصعيدا مدمرا آخر في غزة، إذ سُجلت خسائر مأساوية في الأرواح من الجانبين وإلحاق المزيد من الأضرار بالبنية التحتية الهشة. ولا تزال التوترات تتصاعد أيضا، بل وتتأجج بانتظام، في الضفة الغربية المحتلة، بما فيها القدس الشرقية. وتواصل

عليها دوليا لحل النزاع السوري. إذا تحول الاهتمام الإقليمي المتجدد بسورية إلى عمل، فقد نرى زخما يتزايد نحو تسوية سياسية تفاوضية للنزاع. ومعالجة مصير المحتجزين والمختفين والمفقودين أمر ضروري للاقترب من تحقيق السلام المستدام. وندعو جميع الأطراف إلى اتخاذ خطوات ذات مغزى لتحقيق تلك الغاية. ونحث الدول الأعضاء على دعم إنشاء مؤسسة مكرسة للمفقودين.

فيما يتعلق باللاجئين، ينبغي معالجة الشواغل المتعلقة بالحماية على نحو أكثر وضوحا وشفافية ومنهجية. وسنواصل العمل مع الجميع، فيما تيسر الأمم المتحدة عملية سياسية يقودها السوريون ويمسكون بزمامها، ولكننا لا نستطيع أن نفعل ذلك وحدنا. ونحن بحاجة إلى دعم جميع الأطراف الفاعلة الرئيسية، ولا سيما الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية.

تواجه المنطقة العربية مجموعة من التحديات الملحة المتعلقة بالسلام والأمن والتنمية وتغير المناخ. ولكن المنطقة تمتلك أيضا إمكانات هائلة، تتمثل في شبابها وشبابها على وجه الخصوص. فأعمار 60 في المائة من سكانها تقل عن 30 عاماً. ونواصل معا تشجيع الدول الأعضاء على التواصل مع الشباب العرب والاستثمار فيهم. وهذا ليس الشيء الصواب الذي ينبغي عمله فحسب، بل هو أيضا الشيء المعقول الذي ينبغي القيام به من أجل مستقبل المنطقة.

وفي وقت سابق من هذا العام، قدمنا الدعم للجامعة العربية في وضع استراتيجية إقليمية عربية للشباب والسلام والأمن. وانطوى ذلك على عملية تشاورية مكنت من الاستماع إلى أصوات أكثر من 300 شاب من 13 بلدا، مما حقق مستوى من التوعية والمشاركة العامة لم يكن من الممكن تصوره منذ وقت ليس ببعيد. وننظر الآن في السبل التي يمكن بها للأمم المتحدة أن تدعم تنفيذ تلك الاستراتيجية. ونشجع الدول الأعضاء في الجامعة العربية على استخدامها لتوجيه جهود تنفيذ القرار 2250 (2015) والجوانب الأخرى ذات الصلة من الخطة المتعلقة بالشباب والسلام على الصعيد الإقليمي ودون الإقليمي والوطني. وعلى النحو المبين في تقرير الأمين العام، نواصل أيضا،

الإجراءات الانفرادية، بما في ذلك توسيع المستوطنات والعنف ضد المدنيين الإسرائيليين والفلسطينيين، تقويض جهودنا الجماعية لتحقيق حل قائم على وجود دولتين. ولا بد من التصدي للتحديات المالية والمؤسسية الحادة التي تواجه السلطة الفلسطينية، وعدم إحراز تقدم في النهوض بالوحدة بين الفلسطينيين وإجراء الانتخابات العامة. أود أيضا أن أكرر دعوة الأمين العام إلى ضمان التمويل الكامل لوكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى. إذ تؤدي الوكالة دورا حاسما للاجئين بالنسبة للفلسطينيين والاستقرار الإقليمي. ويحتاج برنامج الأغذية العالمي أيضا إلى دعم مالي فوري لمواصلة تقديم المساعدة الحيوية للفلسطينيين. إننا نتشاطر هدفا مشتركا مع جامعة الدول العربية، وهو حل قائم على وجود دولتين يحقق التطلعات الوطنية المشروعة للفلسطينيين والإسرائيليين، وفقا للقانون الدولي وقرارات الأمم المتحدة. وهذا هو السبيل الوحيد إلى السلام المستدام بين الشعبين.

لقد تابعنا عن كثب نتائج مؤتمر قمة جامعة الدول العربية المعقود في 19 أيار/مايو، ملاحظين أن العديد من القرارات التي اتخذت سلطت الضوء على المسائل ذات الاهتمام المشترك، فضلا عن تعاوننا المستمر في مجالات عديدة. ومن بين القرارات الأخرى، رحبنا بقرار مؤتمر القمة بشأن التطورات في ليبيا، الذي يدل على مشاركة الجامعة في هذه المسألة، بما في ذلك بوصفها عضوا في المجموعة الرباعية المعنية بليبيا، إلى جانب الأمم المتحدة. ونشيد بشكل خاص بإعراب الجامعة عن دعمها لجهود الأمم المتحدة الجارية لإيجاد حل سياسي لليبيا. في الأسابيع والأشهر المقبلة، سيحتاج المجتمع الدولي إلى البقاء متحدا وراء ضمان إجراء الانتخابات في ليبيا بحلول نهاية عام 2023. يريد الليبيون انتخاب قاداتهم وإعادة الشرعية إلى مؤسساتهم ووقف دورة التحولات السياسية التي لا نهاية لها. لقد اضطروا بالفعل إلى الانتظار طويلا للقيام بذلك.

فيما يتعلق بسورية، نحيط علما بالاجتماعات العربية في عمان وجدة والقرار الذي اتخذ في مؤتمر قمة جدة، والذي عكس أهمية القرار مجلس الأمن 2254 (2015)، وهو خريطة الطريق الوحيدة المتفق

بعقد هذه الجلسة للمرة الثانية تحت رئاستها من أجل تدعيم العلاقة بين جامعة الدول العربية ومجلس الأمن.

إن العلاقة بين مجلس الأمن والقضايا العربية تعود إلى زمن نشأة الأمم المتحدة ذاتها، خاصة فيما يتعلق بالقضية الفلسطينية ذات الأهمية الاستثنائية لدول الجامعة العربية. غير أن العقد الماضي بالذات قد شهد، وللأسف، تفجر قضايا وملفات متعددة وشديدة التعقيد في المنطقة العربية وجدت طريقها إلى مجلس الأمن في إطار السعي لتسويتها. وليس خافياً على أحد أن العالم يمر بمرحلة خطيرة. إذ اقتربنا، ولأول مرة منذ عقود، من شبح مواجهة نووية وازدادت حدة الصراع بين القوى الكبرى بكل ما تولده من حالة من الاستقطاب وتنامي التوترات الدولية مع تقلص في القدرة على العمل الجماعي المتضافر من أجل مواجهة التحديات المشتركة التقليدية وغير التقليدية التي تواجه البشرية، وعلى رأسها، على سبيل المثال، مكافحة الإرهاب والتغير المناخي والاضطراب الناشئ عن التطورات التكنولوجية، وفي مقدمتها تلك المتعلقة بتطوير استخدامات الذكاء الاصطناعي دون قيود على الأقل حتى الآن، فضلاً عن تحدي انتشار أسلحة الدمار الشامل وغيرها.

إن انتشار التوترات في قمة النظام الدولي يُقلل من فرص معالجة النزاعات الإقليمية ويخضع من رصيد الاهتمام العالمي، وبخاصة في مجال المساعدات الإنسانية والإغاثية لمناطق تعاني بالفعل من أزمات مستفحلة. إنني أناشد الجميع هنا أن تحظى كل بؤر النزاع في العالم بالاهتمام الواجب وألا تؤثر الأزمة الأوكرانية أو غيرها على مجمل الالتزامات الدولية، وبخاصة في الجانب الإنساني، تجاه مناطق تشهد أزمات إنسانية حادة، بما في ذلك الملايين من اللاجئين والنازحين، كما الحال في منطقتنا: في اليمن وسورية والصومال والسودان.

يُعاني الفلسطينيون في الأراضي المحتلة من التأثير المزدوج لاستمرار الاحتلال، مع تصاعد القمع والعنف من جانب الحكومة الإسرائيلية. هذه الحكومة تعكس، بمواقفها وممارساتها والأيدولوجية المتطرفة التي يعتنقها بعض رموزها، انعطافاً غير مسبوق لليمين،

من خلال مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية وبالتعاون الوثيق مع هيئة الأمم المتحدة للمرأة، دعم جهود الجامعة العربية لتنفيذ القرار 1325 (2000) وشبكة الوسيطات العربيات وخطه العمل من أجل المرأة والسلام والأمن في المنطقة العربية.

إن هذه ليست سوى أمثلة قليلة على كيفية تعميق تعاوننا المستمر وتوسيع نطاقه لمعالجة الأولويات الجديدة والناشئة، بما في ذلك من خلال مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية. ويواصل المكتب تعزيز اتصالاتنا وتعاوننا، فيما ييسر الاتصال المنتظم بين المبعوثين الخاصين للأمم المتحدة والجامعة العربية. وكما هو الحال دائماً، نحن على استعداد للعمل بشكل وثيق مع الجامعة العربية بشأن مختلف جهود الوساطة في المنطقة، من خلال العمل المشترك والمنسق والمركز.

وفي العام المقبل، سننظم اجتماعنا السادس عشر للتعاون العام بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لاستعراض إطارنا لفترة السنتين وتقييم إنجازاتنا وفتح آفاق جديدة للتعاون. وسيجمع ذلك الاجتماع بين كل الإدارات والوكالات والصناديق والبرامج التابعة لمنظومتنا، مع التسليم بأهمية الصلة بين السلام والعمل الإنساني والتنمية. ونحن ملتزمون بمواجهة تحدياتنا المشتركة واغتنام الفرص المتاحة أمامنا، في العالم العربي وخارجه. ويمكننا معا تحقيق ما لا يمكن لأي من المنظمين تحقيقه بمفردها.

**الرئيس:** أشكر السيدة ديكارلو على إحاطتها.

أعطي الكلمة الآن للسيد أبو الغيط.

**السيد أبو الغيط:** معالي الأخ الصديق العزيز خليفة شاهين المرر، وزير الدولة، وزارة الخارجية والتعاون الدولي بدولة الإمارات العربية المتحدة، يطيب لي في البداية أن أقدم بخالص التهنئة إلى دولة الإمارات العربية المتحدة على توليها رئاسة مجلس الأمن لهذا الشهر وأن أعبر عن عميق التقدير للدور الذي تضطلع به بصفتها العضو العربي في المجلس، مشيداً بصفة خاصة بمبادرتها المقدرة

الأخرى، وبالذات الاتحاد الأفريقي، لتحقيق الهدف المشترك، وهو الوقف الكامل للعمليات العسكرية بما يتيح الوصول إلى قدر من الاستقرار ليسمح باستعادة العمل السياسي الذي يلبي طموحات الشعب السوداني. ونضع جميعاً نصب أعيننا هدف الحفاظ على السودان موحد ومستقر من دون تهديد لوحدة الترابية أو إضعاف لوحدة مؤسساته الوطنية.

يحدونا، كعرب، الأمل في أن تمثل عودة سورية إلى الجامعة العربية خطوة هامة نحو معالجة أزمتها الممتدة. ولعل تلك الخطوة تدفع بدور عربي أكثر نشاطاً وتأثيراً في تحقيق تسوية سياسية لا سبيل لمعالجة هذه الأزمة الخطيرة سوى من خلالها ووفق قرار مجلس الأمن 2254 (2015). فالحل السياسي يبقى سبيلاً أساسياً لاستعادة الاستقرار إلى سورية وصيانة سيادتها على كامل ترابها الوطني. لقد خلفت الأزمة الممتدة في سورية، بين جملة سلبات كبيرة، ملايين اللاجئين والنازحين من أبناء هذا البلد، يعيش أغلبهم في ظروف صعبة، بل صعبة للغاية. وصار وجودهم في بعض الدول المضيفة مشكلة ضاغطة يتعين التعامل معها وعدم إهمالها. إننا نأمل في أن تتمكن دول الجوار العربية بالذات، وبالتعاون مع الحكومة السورية، من التوصل إلى هدف العودة الطوعية والكرامة للاجئين السوريين عبر توفير الظروف الملائمة لهذه العودة. ونشدد على دور مهم للمجتمع الدولي في هذا الصدد في المرحلة القادمة.

وفي اليمن، فإن الهدنة التي تحققت على نحو فعلي برغم إصرار جماعة الحوثي على رفض تمديدتها رسمياً، قد أسهمت بالفعل في تخفيض حدة الصراع. كما أن بوادر إيجابية، مثل الإفراج المتبادل عن الأسرى، قد أسهمت في تخفيض التصعيد. غير أن الوضع في اليمن لا يزال مأساوياً بعد نحو عقد كامل من الصراع الأهلي. ونعلم جميعاً أن هذا البلد يعاني من الأزمة الإنسانية الأخطر في عالمنا اليوم. والملايين من سكانه في حاجة إلى المساعدات الإنسانية. إن الحل السياسي للأزمة يظل ممكناً، خاصة لو بذلت ضغوط كافية على الطرف الحوثي.

كما أن الاتفاق الذي تم توقيعه بين المملكة العربية السعودية وإيران في آذار/مارس الماضي يفتح آفاقاً مهمة يتعين اغتنامه من أجل

هي حكومة اختارت الضم والاستيطان عوضاً عن السلام. وهي تعمل كل يوم، بسياساتها وممارساتها التي تخاصم القانون الدولي على طول الخط، على تقويض أي أفق مستقبلي لحل الدولتين.

إن أخطر ما يُعاني منه الشعب الفلسطيني اليوم هو حالة فقدان الأمل. وترسخ هذا الشعور باليأس وفقدان الثقة في قدرة المجتمع الدولي على تحريك عملية التسوية السياسية هو أمر بالغ الخطورة. وقد شهدنا في الشهور الماضية تصاعداً لافتاً في منحى العنف. وللأسف، فإن الرغبة في إرضاء العناصر الأشد يمينية وتطرفاً في المجتمع الإسرائيلي تحرك الحكومة الحالية على نحو لا بد أن يثير قلقنا جميعاً. إن حادثاً استغزائياً واحداً، مثل ذلك الذي جرى أكثر من مرة تحت رعاية وزراء إسرائيليين قاموا بقيادة المستوطنين في اقتحام المسجد الأقصى، أقول إن حادثاً استغزائياً واحداً، كفيل بإطلاق تفاعل متسلسل لا يعرف أحد إلى أين يمكن أن يقود.

إنني أدعو من هذا المنبر إلى إعادة الاعتبار لحل الدولتين باعتباره يُمثل السبيل الوحيد، في تقدير الجامعة العربية، وأكرر الوحيد، لتحقيق سلام مُستدام، وهو الحل الذي ارتضاه المجتمع الدولي وبلوره في قرارات صادرة عن مجلس الأمن وعن الجمعية العامة. وهو أيضاً الحل الذي يقع في صلب مبادرة السلام العربية التي لا زالت الجامعة العربية تتمسك بها وتعتبرها المدخل الوحيد لسلام إقليمي يقوم على أساس إنهاء الاحتلال وإقامة الدولة الفلسطينية المستقلة على حدود الرابع من حزيران/يونيه 1967، وعاصمتها القدس الشرقية.

يشهد السودان منذ قرابة الشهرين وضعاً غير مسبوق في تاريخه الحديث بعد أن تحولت العاصمة الخرطوم بالذات لساحة للمواجهة العسكرية بين القوات المسلحة السودانية وقوات الدعم السريع، بما أدى إلى سقوط مئات المدنيين وآلاف الجرحى وفرار آلاف العائلات ودمار واسع لمؤسسات الدولة وبنائها التحتية ونهب لممتلكات عامة وخاصة بشكل لم يحدث من قبل. إن الجامعة العربية تستشعر الخطورة البالغة التي ينطوي عليها هذا الوضع، سواء على السودان أو جواره. وتتحرك الجامعة العربية بنشاط في إطار من التنسيق مع المنظمات الإقليمية

صون السلام والأمن الدوليين. وقد تضافرت جهودنا المشتركة للتصدي لعدد من التحديات العالمية، ومن بينها الأزمات الصحية والنزاعات المسلحة والإرهاب والتطرف العنيف والأمن الغذائي والأمن المائي والتصحّر وتغير المناخ والحد من الكوارث، وغير ذلك من التحديات الخطيرة. وأشار هنا إلى أن العمل على هذه الجبهات المختلفة سيتطلب تطوير الأساس الاستراتيجي لاجتماعات التعاون العام واجتماعات التعاون القطاعي التي تجري بالتناوب بين المنظمين، الجامعة العربية والأمم المتحدة، وذلك بهدف تحسين مستوى معيشة الشعوب العربية والتخفيف من آثار هذه التحديات عليها.

أخيرا وختاما، أكد على الأهمية التي توليها الجامعة العربية للشراكة الاستراتيجية مع مجلس الأمن. إننا على يقين بأهمية التفاعل بيننا لدعم الأمن والسلام في الشرق الأوسط بأمل أن تتحول المنطقة من منطقة نزاعات وأزمات إلى منطقة أمن واستقرار تتمتع شعوبها بما يستحقونه من السلام والرخاء والازدهار.

**الرئيس:** أشكر معالي السيد أبو الغيط على إحاطته.

أعطي الكلمة الآن للسيدة العمراني.

**السيدة العمراني:** بداية، أود أن أقدم بالشكر لكم، سيدي الرئيس، على إتاحة هذه الفرصة لي لتمثيل منظور الشباب من المنطقة العربية خلال جلسة الإحاطة رفيعة المستوى حول تعزيز التعاون بين مجلس الأمن وجامعة الدول العربية لتعزيز الاستقرار الإقليمي.

أكثر من 60 في المائة من سكان المنطقة العربية هم من فئة الشباب تحت سن الثلاثين، مما يجعلها واحدة من أكثر المناطق الشابة في العالم. كما أنها تُعتبر من أكثر المناطق تعرضا للأزمات الإنسانية والبيئية والصحية وتأثيرها على مناحي الحياة المختلفة وجودة التعليم وتوفير العمل اللائق وزيادة معدلات البطالة، خاصة بين الشباب، التي تجاوزت 28 في المائة في المنطقة العربية، وهو ما يزيد من التحديات التي يواجهها غالبية الشباب العربي. وأدت أوجه عدم المساواة في الحصول على المعلومات والتعليم والعمل اللائق والخدمات

تحقيق تهدئة مطلوبة، وربما تسوية في اليمن. إن تعزيز الأمن الإقليمي في المنطقة العربية، وبخاصة في منطقة الخليج العربي وباب المندب، يقتضي في الأساس التزاما من كافة الأطراف بالامتناع عن استخدام القوة أو التهديد باستخدامها، وكذلك التزاما بأحد المبادئ الأساسية التي يتأسس عليها النظام الدولي وميثاق هذه المنظمة العتيدة، وهو عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول.

وفي ليبيا، نؤيد جهود التوصل إلى مصالحة شاملة في البلد. ونأمل أن تتجاوز كافة الأطراف العقبات التي تحول دون إجراء الاستحقاقات الانتخابية، باعتبار أن الانتخابات توفر المخرج الوحيد والحل المستدام للأزمة التي يمر بها البلد وما يشهده من انقسام خطير في المؤسسات. كما ونأمل أن تنعكس التطورات الإيجابية في المحيط الإقليمي لليبيا على الأوضاع فيها. وندعو المجتمع الدولي إلى الاستمرار في مواكبة الليبيين حتى يصلوا إلى بر الأمان. ونحني جهود كافة الدول العربية الساعية بصدق إلى مساعدة أشقائهم الليبيين على تجاوز المأزق الحالي.

تؤمن الجامعة العربية بأن إشراك الشباب في جهود السلام وصنع القرار يعزز استدامة جهود السلم والتنمية ومنع نشوب النزاعات وحلها. لذلك، فإن قرار مجلس الأمن 2250 (2015) يكتسب أهمية كبيرة لتوافق توجهاته مع أولويات وخصوصيات دول المنطقة العربية، خاصة في ضوء الظروف الجيوسياسية الراهنة وتأثير الصراعات الممتدة في بعض الدول العربية وبروز ظاهرة التطرف والعنف عالميا.

واستمررا للجهود المشتركة بين الجامعة والمجلس لدعم مشاركة المرأة العربية في مختلف مراحل تحقيق السلام، فقد أطلقت الجامعة العربية الشبكة العربية للنساء وسيطات السلام كمبادرة جادة وطموحة لترجمة ودعم الجهود التي تبذلها النساء في الوساطة من أجل السلام على المستوى الوطني والإقليمي والدولي ولتمكين النساء العربيات من المشاركة بخبراتهم الخاصة في الوقاية من النزاعات وتسويتها بالطرق السلمية.

إن الجامعة العربية، ورغم جسامه التحديات التي تواجه المنطقة، تظل شريكا فاعلا ورئيسيا في منظومة العمل المتعدد الأطراف في جهود

للمكتب الناشئ بناء القدرات ودعم إنشاء استراتيجية الشباب والسلام والأمن للدول العربية. كما شاركت مصر في إعداد قرار مجلس حقوق الإنسان بشأن الشباب وحقوق الإنسان. ومن الجدير بالذكر أن مصر استضافت أربع دورات لمندوبين شباب العالم - وهو أحد أكبر منصات حوار الشباب العالمية. وهذه الأمثلة، ليست على سبيل الحصر، لطرق الحوار الهادف والمشاركة والالتزام تجاه الإدماج الفعال لآراء الشباب في تخطيط السياسات العامة وتنفيذها.

وعلى المستوى الإقليمي، تعمل جامعة الدول العربية على تمكين الشباب من أجل توظيف طاقاتهم لتنفيذ الخطة المتعلقة بالشباب والسلام والأمن، بالإضافة إلى التصدي للتحديات المشتركة التي تواجه الشباب في المنطقة العربية. ففي الواقع، تؤدي جامعة الدول العربية دوراً أساسياً في تعزيز المزيد من عمليات السلام الشاملة للشباب وفي تفعيلها على المستوى القطري من خلال الاستثمار في الشباب الذي يُعد استثماراً في السلام.

(تكلمت بالإنكليزية)

بصفتي شابة عربية، أنا هنا لاستحضار الإحساس بالحاجة الملحة لمعالجة أوجه عدم المساواة النظامية والمظالم المستمرة على امتداد الأجيال - وهو أمر يدعو إليه جيلي بشدة. ويدرك الشباب الآن أكثر من أي وقت مضى أهمية زيادة المشاركة وأهميتها بالنسبة لهم ولمجتمعاتهم ومستقبلهم. وإذ نستكشف هنا اليوم سبلاً لتوسيع نطاق الجهود المشتركة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لتعزيز السلام والأمن، أود أن أركز على جانبين محددين.

أولاً، يجب علينا إعادة توجيه الهياكل المؤسسية لتشمل الشباب، ليس كإضافة، ولكن كأصحاب مصلحة طبيعيين يقومون بأدوار رسمية مثل الأفرقة الاستشارية للشباب ومجالس الشباب. إن الشباب فئة متنوعة لديهم منظورات نقدية فريدة ويملكون مهارات ينبغي عدم تهميشها. ويجب أن تركز سياسات السلام والأمن على احتياجات ورؤى الفئة الأضعف في الشباب، بمن فيهم الشابات واللاجئون والشباب النازحون داخلياً. ويتطلب ذلك إنشاء آليات مستدامة ومشتركة

الصحية إلى زيادة شدة الآثار الاجتماعية والاقتصادية والصحية للتحديات الجيوسياسية الحالية والنزاعات المستمرة على الشباب. كما أن سلامة ووثاق بعض مجتمعات منطقتنا العربية مهددان بانتشار التعصب وخطاب الكراهية. كذلك أدت الآثار السلبية لتغير المناخ والصراع والضغط الاقتصادي إلى زيادة انعدام الثقة وعدم اليقين بشأن المستقبل بين الشباب.

وباعتبارها واحدة من أكثر المناطق تأثراً بتغير المناخ والصراع في العالم، يوجد بالمنطقة العربية حوالي 54 مليون شخص يعانون من انعدام الأمن الغذائي الحاد. وبالمثل، يفقر طفل من بين كل خمسة أطفال إلى إمكانية الحصول على مياه الشرب الآمنة، مما يؤدي إلى المزيد من الأمراض والهشاشة في المنطقة العربية التي تعاني حالياً من ندرة المياه. ومن المتوقع أن تكون الأمراض المعدية، مثل مرض فيروس كورونا، أكثر شيوعاً وشدة بسبب ارتفاع درجات الحرارة. ومن ناحية أخرى، يؤثر تغير المناخ على الصحة النفسية للشباب بسبب عدم التيقن الشديد المصاحب لهذه القضية. وتؤكد بعض التقارير أن النزوح الجماعي لملايين الأشخاص في المنطقة ناتج إما عن تغير المناخ أو الصراع المسلح أو كليهما معاً.

على الرغم من ذلك، يحاول الشباب جاهدين مواجهة مثل هذه التحديات العالمية بالعمل والابتكار والمثابرة للوصول لعالم يسوده السلام والأمن للأجيال المستقبلية. وإدراكاً منها لحجم التحديات التي يواجهها الشباب، قدمت مصر مثلاً يحتذى به في اتخاذ إجراءات ملموسة للاستماع إلى الشباب وتمكينهم، بالإضافة إلى الاستفادة من دورهم والتأكيد على أهمية المساواة بين الأجيال. وتجسد ذلك من خلال تعيين أول مبعوث رسمي لرئيس المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ للشباب، وهو المنصب الذي تشرفت بشغله، مما يمثل نقطة تحول حاسمة لمشاركة الشباب الهادفة والفعالة على أعلى المستويات الخاصة بصنع القرار حول تغير المناخ.

كما تقدمت مصر بإنشاء أول مكتب متخصص للشباب تابع للأمم المتحدة، الذي تم اعتماده خلال العام الماضي. وبالتالي، يمكن

(S/PRST/2022/1). كما أعرب عن شكري العميق للدكتورة أمنية العمراني على تقديمها عرضاً متميزاً يعكس طموح الشباب العربي - وهذه مسألة توليها دولة الإمارات العربية المتحدة أهمية قصوى.

على ضوء إحاطات اليوم وتنامي مجالات التعاون بين المنظمين، أود أن أركز في كلمتي على أبرز الجوانب التي تتطلب تكثيف العمل بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية خلال المرحلة القادمة. منذ الجلسة الأخيرة للمجلس حول هذا الموضوع (انظر S/PV.9001)، شهدت المنطقة العربية نشاطاً دبلوماسياً وسياسياً ملحوظاً بهدف التغلب على الصراعات والانقسامات السابقة وإطلاق حقبة جديدة من الاستقرار والازدهار.

واليوم، نتجه بلداننا العربية نحو تحقيق التقارب والتكامل العربي ومد جسور التعاون مع شركائنا في الشرق والغرب. كما تتخذ خطوات شجاعة لتحسين العلاقات مع الدول الإقليمية المجاورة، بالإضافة إلى قيادة جهود وساطة هامة في الصراعات المستمرة في فلسطين واليمن والسودان وليبيا. ونثمن بالأخص الجهود التي قادتها المملكة العربية السعودية، إلى جانب الولايات المتحدة، في تيسير المحادثات بين الأطراف السودانية. كما أن عودة سورية لشغل مقعدها في جامعة الدول العربية تشكل فرصة لتعزيز الدور العربي في حل الأزمة السورية، كما يكمل دور الأمم المتحدة في هذا الجانب.

وفي ظل هذه التطورات، يحدونا الأمل بأن تستمر الأمم المتحدة، وعلى رأسها هذا المجلس، في دعم وتشجيع هذه المبادرات والمسااعي العربية لبلورة نظام إقليمي متين ومتوازن، يحقق الاستقرار، ويضع أساساً صلباً لتحقيق نهضة شاملة في المنطقة، فالتحولات الإيجابية المتسارعة تفتح الباب أمام إحداث تحول نوعي في العديد من الصراعات من خلال حلول عملية وواقعية.

ولهذا، ندعو إلى توطيد العلاقات المؤسسية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية لمواجهة التحديات المشتركة، بما في ذلك عبر تطوير عمل مكتب الاتصال، الذي يضطلع بدور هام في هذا المجال. ونشيد كذلك بالتعاون القائم بين الأمين العام للأمم المتحدة والأمين

بين الأجيال، ليس لمشاركة الشباب فحسب، ولكن أيضاً من أجل التوصل إلى حلول وطرائق تنفيذ بقيادة الشباب، وهو ما تبرهن عليه حالياً رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف وزمالة مناصري العمل المناخي للشباب.

ثانياً، إن الاستثمارات المبتكرة ونظم المساءلة ضرورية لتوفير فرص متكافئة ومتاحة للشباب بهدف الإسهام في تشكيل وتنفيذ الاستراتيجية الإقليمية للسلام والأمن. ويمكن للأمم المتحدة أن تؤدي دوراً أساسياً في تعزيز الشفافية والشمول من خلال حث الدول الأعضاء والمؤسسات على خدمة مصالح الشباب وبالتعاون معهم. وتلك هي الطريقة الوحيدة لتعزيز الثقة ومد الشباب بمقومات الفعالية على نطاق جميع جبهات بناء السلام وتوطيد الحكم والإدماج الاجتماعي. ويستتبع ذلك التشاور مع المنظمات والجماعات التي يقودها الشباب وإدماج مقترحاتهم في تصميم وتنفيذ وتقييم جميع المسائل المتعلقة بالسلام والأمن.

وتمثل تلك الدعوات إلى العمل احتياجات ملحة، وهي من المسائل الشائعة التي يثيرها الشباب في المنطقة، للاستجابة للتحديات غير المسبوقة في العالم الذي نعيش فيه اليوم. ويدرك الشباب في المنطقة أن من حقهم مستقبلاً أفضل. ويجب أن نعمل متخطين أطواق العزلة وعبر الأجيال لبناء مستقبل مستقر وآمن يصبو إليه الشباب ويستحقونه.

الرئيس: أشكر السيدة العمراني على إحاطتها.

أدلي الآن ببيان بصفتي وزير دولة في دولة الإمارات العربية المتحدة.

بداية، أشكر معالي السيد أحمد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، على إحاطته ودوره المتميز في تعزيز التعاون بين الجامعة والمنظمات الإقليمية والدولية، وفي مقدمتها الأمم المتحدة. كما أشكر السيدة روزماري ديكارلو، وكيلة الأمين العام للأمم المتحدة على إحاطتها القيمة، وأرحب بالتقرير الصادر عن الأمين العام (S/2023/331) تنفيذاً للبيان الرئاسي الذي اعتمده المجلس خلال رئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة في آذار/مارس 2022

لزيادة الكفاءة والفعالية في تقديم المساعدات، والتغلب على الصعوبات التي تنشأ عن الاستجابة الإنسانية غير المنسقة، وضمان الاستفادة من التجارب الماضية، مثل الزلزال الذي ضرب سورية وتركيا.

ونؤكد بأن وجهات النظر العربية مهمة ليس فقط في سياق معالجة الأزمات العربية، وإنما أيضا في مواجهة التحديات العالمية المشتركة ومنها التأثيرات السلبية لتغير المناخ، والتي أصبحت تحديا مصيريا يواجه عالمنا اليوم، بما في ذلك منطقتنا التي تعاني بشدة من الجفاف. وقد عزز هذا الواقع التزام الدول العربية بالمشاركة الفعالة في الجهود الدولية لمواجهة تغير المناخ. ومع استعداد بلدي لاستضافة الدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نتطلع إلى التعاون مع جميع شركائنا لتحقيق تقدم ملموس في العمل المناخي الطموح، ضمن منهجية شاملة، مع التركيز على الحلول العملية والبناء على الزخم الذي حققته الدورة السابعة والعشرين لمؤتمر الأطراف في جمهورية مصر العربية.

وختاما، نؤكد بأن دولة الإمارات ستواصل القيام بدورها بفعالية سواء خلال عضويتها في المجلس أو ما بعد ذلك، لدعم عمل المجلس في التوصل إلى قرارات قادرة على المساهمة في حل هذه القضايا. ونرى أن النتائج الإيجابية التي حققتها جامعة الدول العربية والأمم المتحدة في السنوات الأخيرة هي مثال حي على التقدم الذي يمكن تحقيقه من خلال التعاون المشترك، ولكن علينا مضاعفة جهودنا لتحقيق السلام والاستقرار ودعم التنمية والازدهار الاقتصادي في المنطقة العربية وخارجها.

أستأنف مهامي بصفتي رئيس المجلس.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الذين يرغبون في الإدلاء ببيانات.

**السيد جانغ جون (الصين) (تكلم بالصينية):** أشكر الإمارات العربية المتحدة على مبادرتها بعقد هذه الجلسة، وأرحب بمعالى السيد خليفة شاهين المرر، وزير الدولة بوزارة الخارجية والتعاون الدولي،

العام للجامعة في ملفي السودان وليبيا، ونشجع على استمرار هذا التعاون وتوسيع نطاقه ليشمل القضايا الإقليمية الأخرى.

كما يجب تعزيز التعاون والتنسيق بين المنظمين في مجال مكافحة الإرهاب. ونرحب هنا بالخطوة الجديدة لتنفيذ الاستراتيجية العربية لمكافحة هذه الآفة، والتي تتماشى مع استراتيجية الأمم المتحدة العالمية لمكافحة الإرهاب. كما نرحب بتبادل الزيارات والمعلومات بين الأجهزة المختصة في المنظمين، ودعوا لمواصلة هذه الجهود.

وفي إطار ولاية مجلس الأمن في منع وقوع النزاعات، تستوجب المرحلة الراهنة تعزيز قيم التسامح والأخوة الإنسانية، والتصدي لعوامل النزاع المتمثلة في خطاب الكراهية، والعنصرية، والتعصب، والتطرف. وسنتطرق إلى هذه المسألة بشكل مفصل أكثر الأسبوع القادم، حيث سيعقد المجلس للمرة الأولى جلسة إحاطة رفيعة المستوى حول الأخوة الإنسانية، لإبراز الدور الذي يمكن أن تلعبه هذه القيم في تحقيق السلام العالمي.

ومن الضروري أيضا الاستمرار في دعم جهود تمكين وحماية النساء والفتيات في مختلف المجالات في أرجاء المنطقة العربية، لدورهن الفعال في نهضتها. وقد دعمت دولة الإمارات مبادرات عديدة لتحقيق هذا الهدف على المستويين الإقليمي والدولي، ومنها استضافة الإطلاق الرسمي للإعلان العربي لمناهضة جميع أشكال العنف ضد المرأة والفتاة في كانون الأول/ديسمبر الماضي. كما نواصل جهودنا على المستوى الوطني لتمكين المرأة التي باتت تحتل مكانة مميزة في كافة المجالات.

ونظرا إلى أن الأفراد الذين تقل أعمارهم عن 25 عاما يمثلون نصف سكان المنطقة العربية، دعمت دولة الإمارات إنشاء مركز الشباب العربي بهدف تطوير قدراتهم ودعم الابتكار والإبداع وتأهيل جيل جديد من القيادات العربية الشابة. ونرحب، في هذا الإطار، بتطوير استراتيجية عربية إقليمية حول الشباب والسلام والأمن.

وفي ظل توالي الأزمات الإنسانية الطارئة، تبرز الحاجة الملحة إلى توسيع دائرة التعاون والتنسيق على المستويين الإقليمي والدولي،

التأزر. وينبغي لمجلس الأمن أن يستمع أكثر إلى آراء الجامعة وبلدان المنطقة وأن يدعم الحلول الإقليمية للنزاعات الإقليمية.

وتظل القضية الفلسطينية دوماً في صلب مسألة الشرق الأوسط. فالتوترات المتكررة بين فلسطين وإسرائيل تُبين بوضوح أن الجمود الذي طال أمده في عملية السلام لا يمكن أن يستمر. ومن الصعب مواصلة الإدارة التجزئية للأزمات، ولا يمكن الاستعاضة عن الحل الشامل والعادل. وتقدر الصين الجامعة والأعضاء فيها على موقفهم العادل من القضية الفلسطينية وتؤيد دورهم القيادي المستمر في معالجة القضية الفلسطينية.

وينبغي للأمم المتحدة ومجلس الأمن تعزيز التنسيق مع جامعة الدول العربية، على أساس جميع قرارات الأمم المتحدة ذات الصلة، ومبادرة السلام العربية وغيرها من أوجه التوافق الدولي في الآراء. ويجب أن نعزز حل الدولتين بشعور أكبر بالإلحاح وباتخاذ تدابير أكثر قوة من أجل مساعدة الشعب الفلسطيني على تحقيق حلمه في إقامة دولة مستقلة في أقرب وقت ممكن.

إن عودة سورية إلى الجامعة ليست فقط قوة دافعة جديدة للوحدة العربية واستقلاليتها، بل هي أيضاً فرصة جديدة لحل سياسي للأزمة السورية. ونأمل أن تغتنم الأطراف المعنية هذه الفرصة، وتعزز الحوار، وتتعاون بنشاط مع جهود المبعوث الخاص للأمم المتحدة بيدرسن، وأن تبني الثقة المتبادلة تدريجياً وتعزز التقدم السريع في العملية السياسية من أجل التوصل إلى حل شامل للمسألة السورية في وقت مبكر.

وتحافظ العملية السياسية في اليمن على زخمها الإيجابي، وظلت جميع الأطراف على اتصال وثيق فيما يتعلق باستئناف وقف إطلاق النار، مما يدل على وجود احتمالات للتوصل إلى حل سياسي وتفاوضي للنزاع. ونقدر الجهود الاستباقية التي تبذلها بلدان المنطقة، بما في ذلك المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، للتخفيف من وطأة الحالة في اليمن وتحقيق وقف دائم لإطلاق النار. نأمل أن تعطي جميع الأطراف الأولوية لمصالح الشعب اليمني، وأن تكثف الحوار والمشاورات، وأن تضع توقعات معقولة، وأن تبدي المرونة المناسبة، وأن تسرع في إحراز تقدم ملموس في العملية السياسية في البلد.

لترؤس هذه الجلسة في نيويورك. كما أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والأمين العام أبو الغيط والسيدة العمراني على إحاطاتهم. وأرحب بمشاركة الممثل الدائم لمصر، الذي تكلم باسم مجموعة الدول العربية، في هذه الجلسة.

لقد شهد الشرق الأوسط، في الآونة الأخيرة، العديد من التغييرات الإيجابية إذ اكتسبت الوحدة والتعاون والحوار والمصالحة زخماً قوياً. وأدى ذلك إلى بعث أمل جديد وضخ طاقة إيجابية في العالم الغارق في الاضطرابات. فقد أعلنت المملكة العربية السعودية وإيران عن إعادة العلاقات الدبلوماسية من خلال حوار بيجين، مما أدى إلى موجة من المصالحة في الشرق الأوسط. وقد تحقق تيسير تاريخي للعلاقات بين عدة بلدان، وشهدت العديد من المسائل الإقليمية الساخنة تقدماً إيجابياً. وبعد انقطاع دام 12 عاماً، عادت سورية إلى جامعة الدول العربية، مما جعل أسرة الجامعة العربية كاملة مرة أخرى. وتبرهن هذه الأمثلة تماماً على أن الابتعاد عن المواجهة بين الكتل وتخفيف حدة التوتر والسعي إلى التتمية السلمية هي التطلعات والنداءات الشعبية لبلدان المنطقة وشعوبها.

وتقدر الصين جامعة الدول العربية وبلدان المنطقة على جهودها الدؤوبة في ذلك الصدد. وينبغي للمجتمع الدولي أن يستجيب لهذا الاتجاه من خلال القيام بدور بناء في دعم جهود البلدان العربية لاستكشاف مسارات التتمية التي تتماشى مع ظروفها الوطنية وتحدد مستقبلها بشكل مستقل. وينبغي لجميع الأطراف أن تدعم جهود الجامعة الرامية إلى الاضطلاع بدور أكبر في الشؤون الإقليمية والدولية، وبالتالي، تمكين العالم العربي من الاستقلال الاستراتيجي، والعمل على نحو مشترك من أجل إحلال السلام والاستقرار، والتعجيل بالتتمية والانتعاش، وتحقيق الوحدة والاكتفاء الذاتي.

وينبغي للأمم المتحدة أن تواصل تعميق التعاون مع جامعة الدول العربية، وفقاً لروح الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. وينبغي للمبعوثين المعنيين والممثلين الخاصين للأمين العام أن يعززوا الاتصال والتنسيق مع الجامعة من أجل تشكيل جبهة موحدة وتعزيز

أكثر إلحاحاً من أي وقت مضى، بما في ذلك في أوساط الهيئات الإقليمية. فكيف يمكننا إذن أن نعمق ذلك التعاون؟

أولاً، يمكن لجامعة الدول العربية أن تضطلع بدور رئيسي في حل الصراعات في منطقتها، على سبيل المثال، المأساة التي تتكشف فصولها في السودان، حيث انتكست مرة أخرى آمال الشعب السوداني في الديمقراطية والحرية. ونتطلع إلى الشراكة بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، والاتحاد الأفريقي لدعم وقف دائم لإطلاق النار والعودة إلى التحول الديمقراطي.

سورية مثال آخر حيث أدى الصراع إلى نزوح الملايين ومقتل مئات الآلاف. نحن نتشارك أهداف شركائنا العرب: فوجود سورية مستقرة يعني أنها لم تعد تصدر عدم الاستقرار إلى المنطقة. يجب استخدام إعادة قبول سورية في جامعة الدول العربية وسيلة للضغط على الأسد لتغيير سلوكه، بما في ذلك تضيق الخناق على مخدرات الكبتاغون، وتهيئة الظروف لعودة اللاجئين بأمان وطوعية وبطريقة كريمة. نحن واضعون من حيث أن العملية السياسية التي تقودها الأمم المتحدة تظل السبيل الوحيد إلى السلام الدائم والمستدام.

كذلك تعمل المملكة المتحدة على نحو وثيق مع الشركاء العرب للتصدي لنشاط إيران المزعزع للاستقرار في جميع أنحاء المنطقة. وهذا يشمل وجودنا البحري في الخليج الذي اعترض مرتين في العام الماضي زوارق سريعة محملة بصواريخ أرض جو ومركبات لصواريخ كروز.

أما فيما يتعلق بعملية السلام في الشرق الأوسط، فإن المملكة المتحدة تؤيد الجهود، بما في ذلك الجهود التي يبذلها الأردن ومصر، لتهئية التوترات والحفاظ على الهدوء في القدس والضفة الغربية. ويجب أن ترسي المحادثات بين إسرائيل والسلطة الفلسطينية الأساس لعملية سياسية في المستقبل يمكن أن تقضي إلى حل يركز على وجود دولتين.

أدت الحرب العدوانية الروسية على أوكرانيا إلى تأثير مدمر على أسعار المواد الغذائية والطاقة في الدول العربية. وخطاب الرئيس زيلينسكي إلى الدول العربية في الرياض الشهر الماضي بعث بإشارة

لقد صمدت الصداقة بين الصين والدول العربية أمام اختبار الزمن. ووقفنا معاً في نضالات التحرر الوطني، وحققنا تعاوناً مجزياً للجانبين في موجة العولمة الاقتصادية العالمية، وتمسكنا بالمبدأ والسبيل الصواب في خضم حالة متأرجحة صعوداً وهبوطاً في الشؤون الدولية. ومن هنا نمت روح المساعدة المتبادلة والمساواة والمنفعة المشتركة والتبادل الثقافي بين الصين والدول العربية.

في نهاية العام الماضي، حضر الرئيس شي جين بينغ الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة بين الصين والدول العربية، وأول مؤتمر قمة يُعقد بين الصين ومجلس التعاون الخليجي، حيث عقد اجتماعات ثنائية مع قادة 20 دولة عربية تقريباً. وأصدرت كل من الصين والدول العربية وثائق، بما في ذلك إعلان الرياض الصادر عن الجلسة الافتتاحية لمؤتمر القمة بين الصين والدول العربية، الذي عزز التوافق الاستراتيجي لتنمية العلاقات الثنائية بشأن القضايا الإقليمية والدولية الرئيسية.

وزداد تعميق التعاون بين الجانبين في مجالات مثل مبادرة الحزام والطريق والطاقة والغذاء والاستثمار والتنمية الخضراء. سنواصل الوقوف جنباً إلى جنب مع الدول العربية والتغلب على العاصفة معاً، وتعزيز تعميق وتوطيد العلاقات الصينية والعربية ذات المستقبل المشترك للعصر الجديد. ونحن ملتزمون بتقديم إسهامات إيجابية من أجل إحلال السلام الدائم، والوحدة، والأمن العالمي، والازدهار المشترك في منطقة الشرق الأوسط.

**السيد كاريوكي (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية):** أعرب عن امتناني لوكيلة الأمين العام ديكارلو والأمين العام للجامعة العربية، أبو الغيط، والسيدة العمراني على إحاطاتهم الإعلامية.

كما سمعنا اليوم، تؤدي جامعة الدول العربية دوراً مهماً في منع التحديات الأمنية والإنسانية في منطقتها وحلها، وقدمت السيدة العمراني حجة قوية بشأن أهمية إشراك الشباب، بمن فيهم النساء والفتيات، في التصدي لهذه التحديات. وفي عام شهد اندلاع صراعات جديدة وترسيخ صراعات قديمة، أصبحت المشاركة البناءة لجميع الأطراف الفاعلة

الضعيفة أكثر من غيرها. وفي هذا الوقت من الاضطرابات الجغرافية السياسية الكبرى، لم تكن هناك لحظة أفضل من أي وقت مضى لتوطيد الشراكة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بموجب الفصل الثامن من الميثاق. وفي البيان الرئاسي الصادر في العام الماضي، سلم مجلس الأمن بأهمية التعاون في مجالات مثل مكافحة الإرهاب، والقضاء على الفقر، والأمن البحري، ومنع نشوب الصراعات، وحفظ السلام، وبناء السلام.

وفي حين أن المنظمات الإقليمية أفضل تجهيزا للتصدي بفعالية للتحديات الإقليمية، هناك العديد من المسائل المعقدة التي لا يمكن لهذه الكيانات وحدها أن تحلها. على سبيل المثال، الوضع الإنساني في سورية مستمر في التدهور، مما يجعل التجديد القادم لآلية المساعدات عبر الحدود أكثر أهمية من أي وقت مضى. أما في حالة اليمن، فتؤدي الأمم المتحدة دورا حاسما في حل قضية ناقلة النفط FSO SAFER الراسية قبالة الساحل، والتي يمكن أن تمنع وقوع كارثة بيئية في منطقة البحر الأحمر وخارجها.

ستواصل اليابان تعميق علاقاتها مع العالم العربي. ونحن ملتزمون بالشرق الأوسط ليس من خلال التعاون في مجالات التجارة والاستثمار والطاقة فحسب، بل أيضا بكفالة التمسك بمبادئ ميثاق الأمم المتحدة، بما في ذلك احترام السيادة والسلامة الإقليمية.

**السيدة بيريسويل (سويسرا) (تكلمت بالفرنسية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على تنظيم جلسة اليوم. وأود أيضا أن أشكر الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد أحمد أبو الغيط، ووكيلة الأمين العام روزماري ديكارلو، على إحاطتهما الإعلاميتين. ونرحب على وجه الخصوص بحضور السيدة أمنية العمراني، التي أثرت مناقشتنا. ويحسن مجلس الأمن وجامعة الدول العربية صنعا بإيلاء اهتمام لآراء الشباب واحتياجاتهم وقدرتهم التحويلية في مداولاتهما.

جامعة الدول العربية والأمم المتحدة لم تتأسسا في نفس العام فحسب، بل إنهما تتشاطران أيضا مهمة مشتركة، وهي تعزيز السلم والأمن سعيا إلى التضامن والوحدة. ووفقا للفصل الثامن من ميثاق

قوية حول التأثير العالمي لهذه الحرب غير القانونية. ونواصل العمل مع الشركاء في المنطقة من أجل وضع حد لهذه الحرب غير القانونية. أخيرا، مع وجود هذا العدد من السكان الشباب في المنطقة العربية، من الصواب أن ننظر إلى التحديات الأمنية في المستقبل. نرحب برئاسة دولة الإمارات العربية المتحدة للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، ونتطلع إلى مناقشة تأثير المناخ على الأمن في مجلس الأمن الأسبوع المقبل. ونأمل أن يتعامل جميع أعضاء المجلس مع مسألة الأمن المناخي بالجدية التي تستحقها. وتتزايد أهمية القيادة الإقليمية وملكية الحلول للصراعات التي يسببها تغير المناخ أو التي تفاقم بسببه.

**السيدة شينو (اليابان) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر معالي السيد خليفة شاهين المرر، وزير الدولة في وزارة الخارجية والتعاون الدولي في الإمارات العربية المتحدة، على الدعوة إلى عقد جلسة اليوم. أشكر وكيل الأمين العام ديكارلو، والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، والسيدة أمنية العمراني على إحاطاتهم الإعلامية القيمة.

أذكر بأن المجلس اعتمد في العام الماضي، تحت رئاسة الإمارات العربية المتحدة السابقة لمجلس الأمن، بيانا رئاسيا رحب بالتعاون القوي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وأكد من جديد عزم المجلس على تعميق هذه العلاقة (S/PRST/2022/1). وترحب اليابان بمبادرة الإمارات العربية المتحدة بشأن نظر المجلس من جديد في هذا الموضوع المهم.

لقد زار رئيس الوزراء كيشيدا الأمانة العامة لجامعة الدول العربية في القاهرة في نيسان/أبريل وتبادل وجهات النظر مع أمينها العام، معالي السيد أبو الغيط، بشأن الأوضاع الإقليمية والدولية وناقش كيفية تعزيز النظام الدولي القائم على سيادة القانون. أصبحت التحديات العالمية مترابطة متزايدة لا انفكاك منه، كما يتضح من العدوان الروسي على أوكرانيا، الذي لم يؤثر فقط على أوروبا ولكنه أثر على العالم بأسره. وفي العديد من البلدان، بما في ذلك في الشرق الأوسط، أثر الارتفاع الشديد في أسعار المواد الغذائية والوقود على حياة الفئات

وكما سمعنا في وقت سابق من هذا الصباح. إن عقد مؤتمر مشترك في كانون الأول/ديسمبر 2022 حول الجفاف والأمن الغذائي والقدرة على التكيف مع المناخ في الصومال قد أظهر القيمة المضافة لهذا النوع من التعاون. وأود أن أؤكد على نقطة أخرى مهمة تتعلق بالحياة العامة في العالم العربي، وهي المشاركة الكاملة والمتساوية والمجدية والأمنة للمرأة. ويمكن تشجيع ذلك من خلال مجموعة متنوعة من الآليات تحت رعاية المنظمات الإقليمية والدولية. ويجب أن تُستكمل هذه الجهود ببيئة تمكن من مشاركة المرأة على الصعيد الوطني، بما في ذلك الأطر القانونية التي تضمن للمرأة حقوقاً متساوية. فالسلام المستدام إما أن يبني بالنساء أو لن يبني على الإطلاق. وتؤيد سويسرا الجهود الرامية إلى تحقيق السلام المستدام وهي تقيم علاقات وثيقة مع بلدان المنطقة. ولذلك نتطلع إلى الاجتماع المقبل بشأن التعاون العام بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الذي سيعقد في جنيف في عام 2024.

**السيدة توماس - غرينفيلد (الولايات المتحدة الأمريكية) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكركم، سيدي الرئيس، على جمعنا اليوم لمناقشة هذا الموضوع الهام. كما أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو على إحاطتها. يقدر مجلس الأمن بحق أن السيدة العمراني قد جاءت لتتكلم إلينا اليوم. إن دورها القيادي يمنحني أملاً هائلاً في المستقبل. كما أود أن أرحب بالسيد أبو الغيط، الأمين العام لجامعة الدول العربية، في هذا الحوار مع مجلس الأمن. تؤمن الولايات المتحدة إيماناً راسخاً بأن جامعة الدول العربية حيوية للسلام والأمن الإقليميين والدوليين على حد سواء. بالعمل مع كيانات الأمم المتحدة، بما في ذلك الكيانات التي أنشأها مجلس الأمن، نعتقد أنه يمكن للجامعة أن تدفع الجهود الرامية إلى تحقيق الاستقرار بشكل مجد. أود اليوم أن أسلط الضوء على الدور الحاسم لجامعة الدول العربية في خمسة نزاعات.

أولاً، نرى في اليمن فرصة سانحة لتحقيق سلام دائم. نحن نقدر الجهود التي تبذلها الدول العربية لتيسير الحوار، ونشجع أعضاء جامعة الدول العربية على التنسيق الوثيق مع المبعوث الخاص للأمين العام غرونديبرغ بينما نعمل على التوصل إلى حل دائم للنزاع.

الأمم المتحدة، فإن الجامعة، شأنها شأن المنظمات الإقليمية الأخرى، هي شريك هام جداً للمجلس. ويتطلب منع نشوب النزاعات والوساطة وبناء سلام دائم مشاركة المجموعات الإقليمية في العمل المتعدد الأطراف، وهو ما كان أحد الاستنتاجات الرئيسية لمناقشة المجلس المفتوحة في 3 أيار/مايو (انظر S/PV.9315). وكما ذكرت مؤخراً صانعة السلام اليمنية منى لقمان، "هناك فجوة كبيرة بين الاحتياجات المحلية وما يحدث على الصعيد العالمي". ويمكن للجامعة أن تساعد على سد تلك الفجوة بالتقريب بين المجلس وشعوب الدول الأعضاء الـ 22 في الجامعة، والذي هو أمر ضروري للغاية مع استمرار التحديات في المنطقة. وأود أن أتكلم عن ثلاثة من هذه التحديات.

فيما يتعلق بسورية، تتابع سويسرا باهتمام التطورات الراهنة في المنطقة. وبالتالي فإننا نرحب بالاستعداد الذي أعرب عنه في الاجتماعات الأخيرة لجامعة الدول العربية في القاهرة وجدة، وأعرب عنه اليوم الأمين العام للجامعة، للعمل معاً من أجل تنفيذ قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، وخاصة القرار 2254 (2015)، بغية إيجاد حل عادل وشامل للنزاع. كما أننا نرحب بالاهتمام الذي أولته جامعة الدول العربية لتحقيق الاستمرار لآلية المعونة عبر الحدود التي أقرها المجلس. وبالاتقال إلى مجال آخر، يجب أن نجد على وجه الاستعجال حلاً للصراع الإسرائيلي - الفلسطيني. وهناك حاجة إلى حوار هادف يفضي إلى حل تفاوضي قائم على وجود دولتين لتمكين الطرفين من الإفلات من دوامة العنف. ومن شأن هذا الحل أيضاً أن يكون محورياً لضمان الأمن الإقليمي. ولجامعة الدول العربية، التي نشأت في سياق هذا الصراع، دور هام تؤديه في هذا الصدد، على سبيل المثال من خلال مبادرة السلام العربية. ومع ذلك، يتعين على جميع أصحاب المصلحة ذوي النفوذ الالتزام بإيجاد حل يأخذ في الاعتبار تطلعات الشباب على وجه الخصوص. وأخيراً، لقد شهدنا في اليمن إحراز تقدم مشجع في مفاوضات السلام في الأشهر الأخيرة. ومع ذلك، سيكون من المهم مواصلة بذل الجهود لإبرام اتفاق هدنة جديد واتخاذ خطوات نحو عملية سلام شاملة.

يظل التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بالغ الأهمية للتغلب على التحديات التي تهماً جميعاً، بما في ذلك تغير المناخ،

تموز/يوليه. وكما قلنا من قبل، يجب أن نكفل بقاء المعابر الحدودية الثلاثة الحالية مفتوحة.

إن شأن هذا التفويض أن يحقق مسعى جامعة الدول العربية للحصول على ضمانات بوصول المساعدات الإنسانية بشكل كامل ودون عوائق، بما في ذلك الوصول عبر الحدود إلى جميع مناطق البلد. ومن شأنه أيضا أن يتيح للأمم المتحدة والمنظمات غير الحكومية الوقت الذي تحتاج إليه لتخطيط وتنسيق إيصال المساعدات. إننا نشجع جامعة الدول العربية على الضغط على النظام السوري لدعم مثل هذه الضمانات. وعلى الرغم من أن نظام الأسد يدعي أنه مستعد للعمل مع الجهات الفاعلة الإقليمية لاستقبال اللاجئين إلا أننا لا نرى أي مؤشر على أن النظام ملتزم بإنهاء مضايقاته واحتجازه التعسفي وتعذيبه وسوء معاملته للعائدين. ويجب علينا أيضا أن نضغط على نظام الأسد لتهئية الظروف لعودة اللاجئين بشكل آمن وطوعي ويحفظ كرامتهم. ويجب على البلدان التي استضافت ملايين اللاجئين بسخاء أن تمتنع عن الضغط عليهم للعودة قبل الأوان. وسنواصل الضغط على نظام الأسد من أجل الإفراج الإنساني عن المعتقلين تعسفيا والكشف بشكل كامل عن مآل المفقودين أو الذين قضوا في سجون الأسد.

وأخيرا، نشيد بدعوة جامعة الدول العربية الرئيس الأوكراني زيلينسكي لمخاطبة مؤتمر قمة جامعة الدول العربية. نحن جميعا نعلم أن الدول العربية قد شعرت بآثار الغزو الروسي الوحشي والشامل لأوكرانيا. لقد استخدمت روسيا الغذاء سلاحا للحرب وتسببت بذلك في ارتفاع أسعار الغذاء العالمية وتقادم انعدام الأمن الغذائي. وعلى الرغم من التزامات موسكو بموجب مبادرة البحر الأسود لنقل الحبوب، فإنها تواصل إعاقة قدرة السفن على إيصال الغذاء إلى بقية العالم. ونشجع الدول العربية على التنديد بجهود موسكو البغيضة لتقويض المبادرة ونحثها على الوقوف إلى جانب أوكرانيا وهي تدافع عن نفسها ضد العدوان الروسي. ونشجع الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية على الانضمام إلى بقية العالم في إدانة استخدام روسيا للطائرات المسييرة الإيرانية لإلحاق الأذى بالمدنيين في أوكرانيا.

ثانيا، لقد شهدنا في الأشهر القليلة الماضية في السودان نزاعا يقوض حياة الشعب السوداني. وأود أن أغتنم هذه الفرصة لأقدم بتعازينا في مقتل 10 طلاب من جمهورية الكونغو الديمقراطية مؤخرا. تقدر الولايات المتحدة جهود جامعة الدول العربية لتيسير وصول المساعدات الإنسانية، ووقف الأعمال القتالية، واستئناف عملية سياسية شاملة في السودان. إننا نؤيد ما قالته السيدة ديكارلو بشأن الدور الرئيسي الذي تؤديه الجامعة في هذا الصدد. ونرحب ترحيبا خاصا بمشاركة جامعة الدول العربية في الآلية الموسعة للسودان، إلى جانب الاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وغيرها.

ثالثا، في ليبيا، نشجع جامعة الدول العربية على دعم دعوة الشعب الليبي لإجراء انتخابات طال انتظارها. فينبغي لنا جميعا أن ندعم مساعي الممثل الخاص للأمين العام باتيلي من أجل وضع إطار وجدول زمني للانتخابات. كما نشجع جامعة الدول العربية على دعم انسحاب المقاتلين الأجانب في ليبيا وإعادة تأهيلهم وإعادة إدماجهم في بلدانهم الأصلية.

رابعا، فيما يتعلق بمسألة سورية، ليس سرا أننا نختلف حول إعادة قبول سورية في جامعة الدول العربية. نحن ببساطة لا نعتقد أن الأسد قد استحق مكانه هناك، والولايات المتحدة لن تطبع العلاقات مع هذا النظام ولن ترفع جزاءاتها حتى يكون هناك تقدم نحو حل سياسي. ومع ذلك، لدينا أهداف مشتركة، ونريد العمل مع جامعة الدول العربية للدفاع عن حقوق الإنسان للشعب السوري ومعالجة القضايا الإنسانية والأمنية على أرض الواقع. خلاصة القول هي أنه يجب أن تكون احتياجات الشعب السوري في صدارة أي وجميع التعاملات مع النظام. وتحقيقا لهذه الغاية، ينبغي لجامعة الدول العربية أن تضغط من أجل إحراز تقدم بشأن العديد من القضايا المتعلقة بسورية المعروضة على المجلس، بما في ذلك المشاركة بحسن نية في العملية السياسية المحددة في القرار 2254 (2015) والتزامات سورية بموجب اتفاقية الأسلحة الكيميائية. ومن الأهمية بمكان أيضا أن نحث النظام على قبول تجديد تفويض مجلس الأمن لآلية المعونة عبر الحدود لمدة 12 شهرا في

فإن الأمن في المنطقة على المحك. وبالنسبة للبنان، نعلم الخطوات العاجلة التي يلزم اتخاذها لإنهاء الأزمة، وهي انتخاب رئيس للجمهورية دون تأخير وتشكيل الحكومة وتنفيذ إصلاحات لوضع حد للأزمة.

وتظل فرنسا ملتزمة بإقامة الحوار وتحقيق الاستقرار الإقليمي. والهدف من مؤتمر بغداد وشراكتنا مع العراق هو المساعدة في تنظيم التعاون الإقليمي من خلال مشاريع ملموسة. وسيكون ذلك هدف مؤتمر القمة الثالث الذي سيعقد خلال هذا العام.

في ظل هذا السياق الإقليمي المعقد، لا يزال تعزيز التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة أمرا حاسم الأهمية. وترحب فرنسا بالدور الإيجابي الذي تضطلع به جامعة الدول العربية في الإسهام في كفالة تمتع ليبيا بالسيادة والوحدة والاستقرار والديمقراطية. ويجب أن تستعيد المؤسسات السياسية شرعيتها من خلال إجراء انتخابات رئاسية وبرلمانية متزامنة في جميع أنحاء البلد. ويجب أن نقدم الدعم لدور الوساطة الذي يضطلع به الممثل الخاص للأمين العام لليبيا وأن نواصل بذل الجهود والتنسيق لكفالة تهيئة بيئة أمنية مواتية لإجراء الانتخابات. وبالمثل، يمكن لجامعة الدول العربية، بالتعاون مع الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية، أن تسهم في التوصل إلى تسوية للنزاع في السودان. وترحب فرنسا بجهود الوساطة التي تبذلها المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة في هذا الصدد وتدعو طرفي النزاع إلى احترام الالتزامات التي تعهدا بها في جدة.

لا سبيل لتحقيق الاستقرار في المنطقة سوى إيجاد حلول تهدف إلى تحقيق السلام الدائم وتتيح المشاركة الكاملة للنساء والشباب وتحترم حقوق الجميع. وترحب فرنسا أيضا بتعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في مجال مكافحة الإرهاب.

أخيرا، لا يمر يوما دون أن نشهد تأثير تغير المناخ على الأمن ومن الضروري تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في هذا المجال أيضا. وتدعو الدول الأعضاء في جامعة الدول العربية إلى الانضمام إلى آلية الأمم المتحدة للأمن المناخي.

إن جامعة الدول العربية تتحمل مسؤولية جسيمة. فالكثير جدا من هذه النزاعات شديدة التعقيد وقد طال أمدها، ولكنني أريد من جامعة الدول العربية أن تعلم أن لديها شركاء أقوياء مثل الولايات المتحدة والأمم المتحدة. ونحن ملتزمون بالعمل مع الجامعة لإيجاد حلول مبتكرة للتحديات الراهنة الأكثر إلحاحا. فلنبن مستقبلا أكثر أمنا وسلاما وازدهارا للجميع، ولنفعل ذلك معا.

**السيد دو ريفيير (فرنسا) (تكلم بالفرنسية):** أشكر السيدة ديكارلو والسيد أبو الغيط والسيدة العمراني على إحاطاتهم.

يجب أن نسهم بشكل جماعي في إحلال السلام والاستقرار في العالم العربي. ولن يتحقق السلام الدائم في المنطقة دون التوصل إلى تسوية سياسية في سورية. ويجب أن تصدر عن النظام إيماءات ملموسة حتى يتسنى إطلاق عملية سياسية حقيقية، وفقا لأحكام القرار 2254 (2015). وقد اتخذت جامعة الدول العربية خيارا سياديا بالسماح بإعادة ضم النظام السوري. وترى فرنسا أن عدم فرض شروط واضحة على النظام السوري لن يساعد الشعب السوري ولن يكفل تحقيق الاستقرار في المنطقة. ولذلك، ينبغي للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وأعضاء المجلس ودول المنطقة العمل معا.

تبعث الحالة في الأرض الفلسطينية المحتلة على القلق أيضا، وهناك خطر حقيقي من أن يصبح النزاع إقليميا. وما فتئت فرنسا تدافع عن مفهوم حل الدولتين، على أن تكون القدس عاصمة لكتليهما. ولا بد من إعادة إطلاق عملية سياسية ذات مصداقية للتمكين من تحقيق السلام العادل والدائم بين الإسرائيليين والفلسطينيين. ونعمل على تحقيق تلك الغاية في إطار مجموعة عمان/ميونيخ. وتدعو جامعة الدول العربية والدول الأعضاء فيها إلى المساهمة بكامل حصتها في ميزانية وكالة الأمم المتحدة لإغاثة وتشغيل اللاجئين الفلسطينيين في الشرق الأدنى.

إن الحالة في اليمن هشة. وتدعو جميع الأطراف، بما في ذلك الحوثيون، إلى التفاوض بشكل بناء للتوصل إلى وقف لإطلاق النار على الصعيد الوطني وإيجاد حل سياسي دائم وشامل للجميع. وبالمثل،

المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية، في حال تجهيزه تجهيزاً مناسباً، سيضطلع بدور أساسي وقيادي في تجديد التنسيق والتعاون في مواجهة التحديات التي تتعرض لها المنطقة. وأود، إزاء تلك الخلفية، أن أوضح النقاط التالية:

أولاً، نرحب بالتطور الإيجابي المتمثل في استعادة العلاقات الدبلوماسية مؤخراً بين المملكة العربية السعودية وجمهورية إيران الإسلامية. فتحسين العلاقات الثنائية بين البلدين قد يشكل أداة فعالة لتسوية بعض النزاعات في المنطقة سلمياً. وعلى وجه الخصوص، نلاحظ المناقشات الإيجابية والمفصلة التي تجريها حالياً أطراف النزاع اليمني، بدعم من الجهات الإقليمية صاحبة المصلحة. ويجب أن تغتنم الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية هذه اللحظة لحمل الأطراف على التوصل إلى اتفاق دائم لوقف إطلاق النار لتهيئة الظروف اللازمة لاستئناف العملية السياسية التي يقودها اليمنيون ويمتلكون زمامها تحت رعاية الأمم المتحدة.

ثانياً، يتيح السماح بعودة سورية مؤخراً إلى جامعة الدول العربية للجامعة أن تضطلع بدور استراتيجي في السعي لإيجاد حل للنزاع السوري. ويحدونا أمل وطيد في أن يستفيد أعضاء جامعة الدول العربية من تجدد أواصر العلاقات الأخوية للمساعدة في إنهاء أزمة البلد. وبشكل إنشاء لجنة وزارية مؤلفة من الأمين العام للجامعة العربية والمملكة العربية السعودية والأردن والعراق ولبنان ومصر خطوة في الاتجاه الصحيح، وندعو السلطات السورية إلى أن تعمل بشكل بناء مع اللجنة لمعالجة الدوافع الرئيسية للنزاع والمسائل ذات الصلة التي تشغل جيرانها العرب.

وينبغي أن تستكمل تلك الجهود المتجددة العمل الجاري الذي تقوم به الأمم المتحدة في رسم مسار سياسي شامل للجميع لإيجاد حل مستدام يعالج شواغل ومطالب جميع أطراف النزاع السوري، وفقاً للقرار 2254 (2015). وتحقيقاً لتلك الغاية، نحث اللجنة على الاتصال بجميع الأطراف، بما في ذلك النساء، بغية معالجة جميع المظالم التي توجب النزاع معالجة شاملة.

ويظل التزام جامعة الدول العربية بمختلف جهود الوساطة التي تبذلها الأمم المتحدة في المنطقة وعلى الجبهة الإنسانية حاسماً الأهمية. وفرنسا على استعداد للإسهام في جميع تلك المسائل.

**السيدة أوبونغ - نتيري (غانا) (تكلمت بالإنكليزية):** يرحب وفد بلدي بمشارككم، سيدي الرئيس، ويشكركم على ترؤسكم جلسة اليوم الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية، والتي تركز على جامعة الدول العربية. ونشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط على إحاطتهما المتبصرتين. ونحن ممتنون أيضاً للسيدة العمراني على الآراء التي تشاطرتها معنا بشأن هذا الموضوع.

إن التعاون الوثيق بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر لا غنى عنه للتصدي لتحديات السلام والأمن التي تواجه أنحاء مختلفة من العالم. وليس من المستغرب أن يقر الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة بالدور الحاسم الذي تقوم به المنظمات الإقليمية في صون السلام والأمن في العالم. ويكتسي تسخير الخبرة العالمية المجمعّة للأمم المتحدة والمعرفة المحلية للمنظمات الإقليمية بديناميات التحديات السياسية والأمنية وغيرها من التحديات الإنمائية في مناطقها أهمية حاسمة لحل العديد من الأزمات التي تواجهها.

ويبرر الطابع المستعصي لبعض المسائل في العالم العربي المدرجة في جدول أعمال مجلس الأمن، بما في ذلك الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والأزمة اللبنانية والنزاع اليمني، عقدنا جلسة اليوم، كونها تتيح فرصة لإعادة التفكير في الاستراتيجية والنهج اللذين نستخدمهما في التعامل بشكل حاسم مع التحديات. فتلك النزاعات تواصل تقويض الاستقرار وإمكانات التنمية في المنطقة، فضلاً عما يترتب عنها من تداعيات أمنية على بقية العالم. وفي ذلك الصدد، نحن بحاجة إلى تعزيز الجهود الجماعية والإقليمية والدولية لإيجاد حلول دائمة للنزاعات في العالم العربي. وسعياً لإحداث تأثير مجد في حل الأزمات في المنطقة، نعرب عن دعمنا الكامل للإدماج الواعي للشواغل والمنظورات المحلية والإقليمية في جميع مبادرات بناء السلام. ونرى أن مكتب الأمم

وإذ تستعد دولة الإمارات العربية المتحدة لتولي رئاستها للدورة الثامنة والعشرين لمؤتمر الأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، نحتاج إلى تذكير أنفسنا بالآثار المدمرة لتغير المناخ والتزامنا الجماعي باعتماد استراتيجيات للتخفيف من حدة هذا التحدي. وفي الختام، نظل مصممين على دعمنا لتعاون أعمق وأكثر إنتاجية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للتصدي للتحديات التي تواجهها المنطقة.

**السيد بريس لوسي (إكوادور) (تكلم بالإسبانية):** أشكر السيدة روزماري ديكارلو على إحاطتها بشأن هذه المسألة الهامة. كما نعرب عن امتناننا للمعلومات التي قدمها الأمين العام لجامعة الدول العربية، السيد أحمد أبو الغيط، ومبعوثه رئيس المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ المعنية بالشباب، السيدة أمنية العمراني. ونرحب بالممثل الدائم لجمهورية مصر العربية.

إن بناء أوجه تآزر في المجال المتعدد الأطراف استراتيجية فعالة لتلبية مطالب مختلف مناطق العالم.

والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية أمر لا غنى عنه لدعم الركائز الأساسية الثلاث لهذه المنظمة: صون السلام والأمن الدوليين وتعزيز حقوق الإنسان وحمايتها وتنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030.

وللأمم المتحدة تاريخ من العمل بالتعاون مع منظمة الدول الأمريكية والاتحاد الأفريقي والاتحاد الأوروبي وجامعة الدول العربية ورابطة أمم جنوب شرق آسيا، من بين منظمات إقليمية ودون إقليمية أخرى، بهدف تحقيق نظام دولي يعطي الأولوية لتقافة منع نشوب النزاعات والتضامن العالمي.

ويدل التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على إمكانات تلك العلاقة في التصدي للنزاعات والتهديدات والمخاطر في تلك المنطقة. ولدى جامعة الدول العربية معرفة تاريخية لا جدال فيها

ثالثاً، نؤيد تعزيز التعاون الثلاثي بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي والأمم المتحدة. فتعزيز التعاون بين المنظمات الثلاث أمر بالغ الأهمية للتعامل بفعالية مع التحديات التي تؤثر على بلدان مثل ليبيا والصومال والسودان، بالنظر إلى عضويتها المزدوجة في الاتحاد الأفريقي وجامعة الدول العربية. ففي ليبيا، على سبيل المثال، يمكن أن يساعد تعزيز دعم المنظمات الثلاث للحوار الوطني وجهود المصالحة وإجراء انتخابات شاملة في البلد هذا العام على تسريع وتيرة حل الأزمة.

وإذ نعيد تأكيد دعمنا للقيادة الأفريقية في البحث عن السلام في السودان، فإننا نشدد على ضرورة تنسيق مختلف الأدوار التي تضطلع بها الأمم المتحدة والاتحاد الأفريقي والهيئة الحكومية الدولية المعنية بالتنمية وجامعة الدول العربية لكفالة اتساق وفعالية في الجهود الرامية إلى تأمين عملية سلام قابلة للبقاء واستئناف الانتقال إلى الديمقراطية في البلد.

والأهم من ذلك، هناك حاجة إلى تعميق التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للمساعدة على إحياء عملية السلام في الشرق الأوسط. ويجب علينا ألا نتوانى في التزامنا بدفع عملية السلام قدماً إلى حل الدولتين على أساس حدود ما قبل عام 1967 لإعطاء معنى حقيقي للتطلعات المشروعة للشعب الفلسطيني بطريقة تضمن الأمن لدولة إسرائيل.

وما زال يساورنا القلق، بوصفنا بلداً مساهماً بقوات في قوة الأمم المتحدة المؤقتة في لبنان، لأن الأزمة الاجتماعية والاقتصادية والمالية في البلد لا تزال تؤثر تأثيراً شديداً على المواطنين العاديين. ويتعين على الجامعة والأمم المتحدة مضاعفة الجهود لمساعدة الشعب اللبناني على تأليف قيادة سياسية فعالة لإخراج شعب لبنان على وجه السرعة من محنته الحالية بإجراء إصلاحات سياسية واقتصادية ومالية ذات مغزى.

وأخيراً، نشاطر مقدمة الإحاطة من المجتمع المدني شواغلها بشأن أثر تغير المناخ بوصفه عاملاً في تفاقم النزاع في العالم النامي.

العربية لتنفيذ إجراءات ملموسة لتحسين حالة النساء والفتيات في المنطقة العربية. ونعتقد أن العمل المنسق يمكن أن يؤدي إلى مشاركة أكبر وأكثر جدوى للنساء والشباب في عمليات الوساطة وبناء السلام.

وتحت إكوادور على تعزيز التنسيق فيما بين الفريق العامل المعني بالأطفال في النزاع المسلح ووكالات الأمم المتحدة المتخصصة ولجنة رصد وقف العنف ضد الأطفال التابعة لجامعة الدول العربية.

إن المهمة الأولى لتعددية الأطراف هي تعزيز الدبلوماسية الوقائية والتعاون المنقذ للحياة. ولذلك، فإننا نحث الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على تعميق التنسيق الاستراتيجي لتمكين الإنذار المبكر بالعنف وتعزيز التعاون لمكافحة الإرهاب والإسهام في بناء مجتمعات مرنة وشاملة وسلمية.

**السيد نينيزيا (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية):** نرحب بمشاركةكم في جلسة اليوم، سيدي، بصفتكم رئيساً لمجلس الأمن.

ونشكر وكالة الأمين العام روزماري ديكارلو والأمين العام لجامعة الدول العربية أحمد أبو الغيط، اللذين يشاطرنا تقييماتهما واعتباراتهما. ونشكر أيضاً السيدة أمنية العمراني على إحاطتها.

دأبت روسيا على الدعوة بلا كلل إلى زيادة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وقد مرت نفس المدة على إنشاء المنظمين، اللتين أنشئتا لتعزيز السلام والأمن على الصعيدين العالمي والإقليمي.

ونسلم، مع الأسف، بأن الحالة في معظم دول الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا تزال تشكل تحدياً، ويرجع ذلك أساساً إلى جيوب عدم الاستقرار العديدة في المنطقة. ولا تزال التوترات قائمة في سورية وليبيا واليمن والسودان والصحراء الغربية. ويلزم بذل جهود لتعزيز الاستقرار في لبنان والعراق. ويلزم اتخاذ خطوات عاجلة لكسر الجمود فيما يتعلق بالقضية المركزية في المنطقة، أي التسوية الفلسطينية - الإسرائيلية. ويؤجج الوضع الاجتماعي والاقتصادي المعقد في عدد من الدول العربية مشاعر التطرف ويسهم في مظاهر التطرف والإرهاب.

بجذور النزاعات والتفاعلات الإقليمية وهويات الجهات الفاعلة المعنية. ولدى الأمم المتحدة، من جانبها، الخبرة والقدرات التقنية لتعزيز المبادرات العالمية والتفاوض بشأنها وتنفيذها بنجاح على الأرض.

وتتشاطر الهيتان كلتاهما الرأي المتمثل في ضرورة حل النزاعات سلمياً، مع إعطاء الأولوية للحوار والوساطة والعدالة واحترام مبادئ السيادة والاستقلال والوحدة والسلامة الإقليمية المنصوص عليها في ميثاق الأمم المتحدة وفي منتجات الجمعية العامة ومجلس الأمن، وكذلك في خطة العمل الاستراتيجية لجامعة الدول العربية.

ولا جدال في النتائج التي تحققت نتيجة لتلك الشراكة الاستراتيجية والتنفيذية في تعزيز السلام والأمن والاستقرار في المنطقة العربية، ونتطلع إلى تعزيزها على المدى القصير، ونتطلع إلى تعزيزها على المدى القصير. ونؤكد، في ذلك الصدد، على الجهود الهائلة التي تبذلها جامعة الدول العربية في مواجهة التحديات الراهنة، مثل الأوضاع في ليبيا وسورية والسودان واليمن ولبنان وفلسطين، على سبيل المثال لا الحصر. ففي حالة اليمن، على سبيل المثال، من الواضح أن تنسيق جهود الوساطة الفردية للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية من تعزيز المفاوضات السياسية وتقوية العلاقات الثنائية والنهوض بالكفاح المشترك ضد الإرهاب واستكشاف استراتيجيات إنمائية جديدة.

وعلاوة على ذلك كانت الجهود الدبلوماسية والمالية أساسية - في محاولة لدعم الضحايا والناجين من 12 سنة من النزاع في سورية وضحايا الزلازل التي دمرت تلك المنطقة في فبراير - لتقديم المساعدة لأولئك الذين يعتمدون على المساعدات الإنسانية من خلال المعابر عبر الحدود وجميع الطرائق الممكنة.

ونأمل أن تفتح عودة سورية إلى جامعة الدول العربية ساحة لوقف دائم لإطلاق النار. ويحدد إعلان عمان خريطة طريق تسمح لسورية بالخروج من الأزمة وتركيز الجهود الإقليمية على أكثر المجالات أهمية، مثل إنشاء نظام شفاف للعدالة الانتقالية، مما يمكن من إرساء أسس المصالحة الوطنية والإقليمية.

ويعتقد وفد بلدي أنه يجب تعزيز المبادئ الواردة في كل من جدول أعمال المجلس بشأن المرأة والسلام والأمن وفي لجنة المرأة

في جامعة الدول العربية الذي طال انتظاره بالترحيب بعودة سورية إلى الأسرة العربية. ومن جانبنا، في اتصالاتنا مع العواصم العربية، دعونا باستمرار إلى استعادة العلاقات الكاملة مع دمشق. ونحن مقتنعون بأن هذه الخطوة لن تعزز الجهود الحالية لتوطيد الاستقرار والأمن في الشرق الأوسط فحسب، بل ستبعث أيضا بإشارة هامة مفادها أن سورية كانت ولا تزال تزال عضوا كامل العضوية في الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وغيرهما من المنظمات، على الرغم من المحاولات الغربية لعزل ممثلي الحكومة السورية. وللأسف، وعلى الرغم من الواقع الموضوعي، لا تزال تلك المحاولات مستمرة. فترة أخرى، لم توجه الدعوة إلى دمشق، وهذه المرة إلى مؤتمر بروكسل السابع. ونحن على ثقة من أن الدول العربية ستزيد دعمها للسوريين من أجل المساعدة في الانتعاش بعد انتهاء النزاع في بلدهم، والذي تعوقه العقوبات الأحادية الجانب غير المشروعة المفروضة على دمشق.

ونعتقد أن قرار مجلس جامعة الدول العربية أظهر رغبة العالم العربي في تعزيز التنسيق لصالح حل المشاكل الإقليمية والدولية الملحة، وأكد من جديد التزام الجامعة بمواصلة انتهاج سياسة عالمية مستقلة تستند إلى مصالحها الأساسية.

في الختام، نؤكد من جديد مرة أخرى استعدادنا لبذل قصارى جهدنا للإسهام في تطبيع الحالة، سواء بصفتنا الوطنية أو بشكل جماعي، بما في ذلك من خلال التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. وفي ذلك السياق، نذكر بالمفهوم الروسي للأمن الجماعي في الخليج الفارسي الذي يهدف إلى رفض نهج المواجهة وتعزيز خطة بناءة وموَّدة. وتمثل مبادرتنا دعوة إلى حوار، يمكن أن تؤدي فيه جامعة الدول العربية والأمم المتحدة دورا هاما.

**السيد خوجة (البنان)** (تكلم بالإنكليزية): أشكر وكالة الأمين العام ديكارلو والأمين العام لجامعة الدول العربية والسيدة العمراني على إحاطاتهم.

ترحب ألبانيا بهذا الاجتماع الرفيع المستوى بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية وتشكر الإمارات العربية المتحدة

وفي هذا السياق، لا تزال الحاجة ملحة إلى مواصلة تعزيز التواصل المتعدد المستويات بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة. ومن المهم على وجه الخصوص ضمان الأمن الجماعي والتصدي للتحديات الناشئة وتسوية الأزمات في المنطقة، وكل ذلك في إطار التعاون بموجب الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة. ونحن مقتنعون بأن هذا التعاون من شأنه أن يساعد على حل المشاكل والمنازعات القائمة سلميا من دون تدخل خارجي، مع احترام مصالح جميع الأطراف المعنية وعلى أساس القانون الدولي.

ومن أجل تعزيز التعاون، افتتحت الأمم المتحدة في عام 2019 مكتب اتصال لدى جامعة الدول العربية في القاهرة، في مقر جامعة الدول العربية. ونعتقد أنه ينبغي استخدام هذه القناة بفعالية ونرحب بعقد اجتماعات سنوية غير رسمية لمجلس الأمن مع أعضاء مجلس جامعة الدول العربية، مما يمكن من إجراء مناقشات بشأن الاستجابات للمشاكل الراهنة في المنطقة والجهود المشتركة الممكنة لدرئها مبكرا. كما نؤمن بأهمية استمرار الحوار النشط بين جامعة الدول العربية والممثلين الخاصين والمبعوثين الخاصين للأمين العام للأمم المتحدة في المنطقة العربية من أجل تجاوز الأزمات والبحث عن تدابير مشتركة لحلها. ونظرا للحالة المتوترة بشكل خاص في عدد من البلدان العربية الأفريقية، نعتقد أنه سيكون من المناسب توسيع نطاق التنسيق الثلاثي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي.

وفي ذلك السياق، نكرر التأكيد على أن روسيا تؤيد تقليديا مشاركة أكثر نشاطا لجامعة الدول العربية في الصيغ الدولية لمعالجة الأزمات الإقليمية. وعلى وجه الخصوص، أيدنا باستمرار فكرة إشراك ممثلي الجامعة العربية في عمل المجموعة الرباعية للوسطاء الدوليين المعنية بالشرق الأوسط لحل الصراع الفلسطيني - الإسرائيلي، وهو اقتراح عرقله زملاؤنا في مجلس الأمن.

وفي الوقت نفسه، نعتقد أن التوصل إلى حل مستدام طويل الأجل للأزمات في الشرق الأوسط وشمال أفريقيا لا يمكن تحقيقه إلا من خلال اتفاقات جماعية، بمشاركة نشطة من البلدان العربية وبدون فرض حلول جاهزة من الخارج. ولذلك، نرحب بقرار الدول الأعضاء

والحل القائم على دولتين لشعبين، مع كون القدس عاصمة مشتركة، هو وحده الذي سيحقق السلام الدائم للإسرائيليين والفلسطينيين.

تشجعنا التطورات والديناميات الإيجابية في اليمن. ويجب على جميع الأطراف اغتنام الفرصة التي أتاحتها الجهود المشتركة للأمم المتحدة ومبعوثها الخاص والجهات الفاعلة الإقليمية، المملكة العربية السعودية وسلطنة عمان، للعمل من أجل إحلال السلام الدائم من خلال عملية يمنية شاملة للجميع. ونشيد أيضا بدور مجلس التعاون لدول الخليج العربية في هذا الصدد. وسيساعد كل جهد يُبذل من أجل التوصل إلى حلول شاملة للجميع على التخفيف من حدة الأزمات الإنسانية وتمهيد الطريق نحو الانتعاش الاقتصادي للبلد.

ونرحب بمشاركة الرئيس زيلينسكي في قمة جامعة الدول العربية لعام 2023، التي عُقدت في جدة، حيث أن هذه المشاركة تمثل اعترافا بالعواقب المدمرة للعدوان الروسي على أوكرانيا على الصعيد العالمي، لا سيما فيما يتعلق بالأمن الغذائي.

لا تزال ليبيا عند مفترق طرق. وتؤيد ألبانيا جهود الممثل الخاص باتيلي لتمكين إجراء انتخابات وطنية في ليبيا من خلال نهج شامل واستيعاب الجميع. والرد الوحيد على المآزق الحالي الذي يمكن أن يلي تطلعات الشعب الليبي إلى الديمقراطية هو إجراء انتخابات حرة ونزيهة وشفافة لاستعادة الشرعية. وترحب ألبانيا باتخاذ القرار 2684 (2023)، بشأن إنفاذ حظر الأسلحة، الذي لا يزال بالغ الأهمية لتعزيز السلام والأمن في البلد والمنطقة.

أُعيد مؤخرا إدماج سورية في جامعة الدول العربية. وما زلنا نشك في أن النظام سيبادل النوايا الحسنة للجامعة بالاستجابة الفورية وبحسن نية لتلبية المطالب التي طرحتها الجامعة. وآمل أن نكون مخطئين، لكن التجربة أثبتت أن عناد النظام في الاستمرار على موقفه القائم على الإنكار التام، وهو يجلس على جبل من الجرائم، على أمل الإفلات من المساءلة، لم يتغير.

ولكن ينبغي ألا ننسى الاستخدام المتعمد لغاز السارين والكلور ضد المدنيين الأبرياء؛ والاستهداف المتعمد للمدنيين من خلال

على تنظيمه. كما نرحب بوزير الدولة الإماراتي، الذي يترأس هذه الجلسة.

ونشدد على قيمة توثيق التعاون بصور مطردة بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية في التصدي للتحديات الخطيرة العديدة في المنطقة. فالجهود المشتركة لا تؤدي إلا إلى زيادة شرعية وفعالية مبادرات السلام وتعزيز الحلول المستدامة.

إن العالم المتضرر من تحديات أمنية وسياسية متعددة بحاجة إلى تعددية أطراف فعالة وشراكات قوية وآليات جديدة للتعاون. والمنظمات الإقليمية تتصدر الاستجابة للتحديات التي تؤثر على منطقتها من خلال تعزيز التعاون الأمني بين أعضائها.

ولا يزال الملايين من الناس في جميع أنحاء المنطقة العربية يعانون من النزاعات القديمة والحديثة، وكلها تخلق طلبا متزايدا على الدعم من الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية للاستفادة من قوتها المشتركة وتلبية الاحتياجات الأكثر إلحاحا، ولا سيما في مواجهة التحديات الإنسانية الناجمة عن النزاعات والإرهاب والتهديدات الأمنية الأخرى والكوارث الطبيعية وتغير المناخ وأزمة اللاجئين.

إن العنف المتصاعد المستمر في السودان والافتقار المقلق إلى منظور لأفق سياسي تمس الحاجة إليه في الصراع الإسرائيلي - الفلسطيني والمآزق المستمر في سورية وحالة الجمود في ليبيا، لا تمثل سوى بعض التحديات الهائلة التي تتطلب حولا عاجلة.

لقد شكل الاتفاق الإبراهيمي تحولا كبيرا في ديناميات الشرق الأوسط وأسهم في الاستقرار الإقليمي من خلال تعزيز علاقات وتحالفات جديدة وفتح آفاق جديدة للمشاركة الدبلوماسية والحوار والتعاون الاقتصادي والتنمية وخلق بيئة أكثر استقرارا في المنطقة عبر مواجهة التهديدات المشتركة. ونريد أن نعتقد أن الاتفاق يمكنه التأثير بشكل إيجابي على عملية السلام الإسرائيلية الفلسطينية من خلال خلق بيئة مواتية بقدر أكبر لمفاوضات السلام. وينبغي الاستفادة منه بالكامل للحد من دورة العنف المتفشية وإنهاءها، حيث أنها لا تترك في الوقت الحاضر مجالا كبيرا لأي شيء آخر، ناهيك عن الأمل الحقيقي.

المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، السيدة أمينة العمراني، على إحاطاتهم الثاقبة.

وتؤيد موزامبيق بقوة التعاون المعزز بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية وتدعو إليه. ويرسخ ذلك في المادة 53 من ميثاق الأمم المتحدة، "يستخدم مجلس الأمن تلك التنظيمات والوكالات الإقليمية - المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية - في أعمال القمع، كلما رأى ذلك ملائماً - "ويكون عملها حينئذ تحت مراقبته وإشرافه".

وفي هذا الصدد، نشيد إشادة كبيرة بالتآزر والتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذا التعاون يحقق نتائج ملموسة في كثير من المجالات، بما في ذلك تعزيز السلم والأمن. غير أنه يمكن عمل المزيد للاستفادة الأمثل من الإمكانيات التي توفرها المنظمات الإقليمية. ولذلك، نرحب بفرصة مناقشة هذا الموضوع اليوم. وتؤيد موزامبيق جميع الجهود الرامية إلى تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وأود أن أبرز ما يلي بهذا الشأن.

أولاً، يواجه عدد من البلدان في العالم العربي تحديات أمنية معقدة تتطلب زيادة التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. وتجربتنا في موزامبيق تشهد على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات الإقليمية في التصدي للتحديات الأمنية بسبب قربها من المناطق المتأثرة بالنزاع، وقدرتها على اكتشاف علامات الإنذار المبكر ومعرفتها المتعمقة باتجاهات النزاع الإقليمي ودينامياته.

وبالعمل معاً، يمكن للأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إعطاء زخم إضافي للجهود المحلية والوطنية والدولية القائمة لإيجاد حلول سلمية ومستدامة لحالات عدم الاستقرار في ليبيا وسورية واليمن والسودان والصومال وفلسطين وغيرها. ولذلك، فإن هذه الاجتماعات فرصة طيبة لاستكشاف السبل التي من خلالها نستطيع نحن، كمجلس وكمجتمع دولي، دعم المنظمين لمواصلة تعزيز التعاون والتنسيق بينهما للنهوض بالسلام والاستقرار في العالم.

وما من شك في أن إشراك المرأة في جهود حل النزاع وبناء السلام سيؤدي إلى نتائج أكثر استدامة. ومن الضروري تعزيز المشاركة

القصف العشوائي والبراميل المتفجرة وقصف المناطق السكنية؛ والاستخدام الواسع النطاق للتعذيب والقتل خارج نطاق القضاء وأكثر من 130 000 شخص لا يزال مكان وجودهم مجهولاً.

وما زلنا مقتنعين بأن السبيل الوحيد للمضي قدماً نحو السلام الدائم في سورية هو التنفيذ الكامل للقرار 2254 (2015) والانتقال الجاد بقيادة سورية نحو سورية حرة وديمقراطية ومزدهرة لجميع السوريين. وللجامعة العربية دور مهم تؤديه، بما في ذلك دعم الجهود الرامية إلى إبقاء نقاط المعابر الحدودية الثلاثة مفتوحة طالما كانت هناك حاجة إليها للحفاظ على شريان الحياة الحيوي للملايين المحتاجين.

واسمحوا لي أن أختتم ببنائي بالتتويه بتركيز جامعة الدول العربية بشكل خاص على مكافحة جميع أشكال العنف ضد النساء والفتيات، الأمر الذي يمضي جنباً إلى جنب مع ضرورة تعزيز التمكين السياسي والاجتماعي والاقتصادي للمرأة. كما نشيد بالتركيز على الشباب، الذين لديهم إمكانيات كبيرة وهم عنصر مهم آخر في جهود بناء السلام، بل وفي القيام بدور أقوى وريادي في التخفيف من أزمة المناخ.

وقد أثبتت تجربة المناطق والأقاليم الأخرى أن تسخير طاقة الناس وإبداعهم وقدراتهم دون تمييز أمر لا غنى عنه لصياغة حلول تستجيب للاحتياجات الحقيقية للشعوب، حلول تلبي تطلعاتهم إلى حياة كريمة، وإلى التقدم الاجتماعي والاقتصادي، وحقوق الإنسان، وتعزيز الديمقراطية، وتحقيق التنمية المستدامة في العالم العربي برمته.

**السيد فرنانديس (موزامبيق) (تكلم بالإنكليزية):** أود أن أبدأ بالإعراب عن عميق تقديرنا لكم، سيدي الرئيس، ولبلدكم لعقد هذه الإحاطة الإعلامية الرفيعة المستوى في إطار الموضوع الهام للتعاون بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. وهذه فرصة سانحة، وتتطلب المزيد من العمل الجماعي للتغلب على التحديات العالمية.

أشكر وكيل الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو؛ والأمين العام لجامعة الدول العربية، أحمد أبو الغيط؛ ومبعوثة الشباب لرئيس

السيد بيانغ (غابون) (تكلم بالفرنسية): أشكركم، سيدي الرئيس، على مبادرتكم بعقد هذه الجلسة الهامة بشأن التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

وأشكر وكيل الأمين العام، السيدة روزماري ديكارلو، على إحاطتها الإعلامية. وأرحب بمشاركة الأمين العام لجامعة الدول العربية، معالي السيد أحمد أبو الغيط، في هذه الجلسة، وأشكره على إحاطته الإعلامية المفيدة. كما أشكر السيدة أمينة العمراني على إحاطتها.

رحبنا باهتمام بالرسالة المؤرخة 8 أيار/مايو 2023 الموجهة من الأمين العام (S/2023/331) رداً على طلب تقديم تقرير موجز، يغطي الفترة من 23 آذار/مارس 2022 إلى 7 أيار/مايو 2023، بشأن تنفيذ البيان الرئاسي 1/2022 المؤرخ 23 آذار/مارس 2022. ويسلط هذا التقرير الموجز الضوء على التعاون النشط والرغبة في الاستفادة من أوجه التآزر، التي تنعكس على وجه الخصوص في العمل المشترك بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن القضايا الهامة المتصلة بالسلام والأمن الدوليين. ويؤكد التقرير على الدور الحاسم الذي تؤديه المنظمات الإقليمية بسبب قربها من واقع الأزمات. والنتيجة هي فهم أفضل للنزاعات وأسبابها الجذرية، بما في ذلك القدرة على جعل جهود المنظمة أكثر تحديداً وتماسكاً وملاءمة.

لقد تكثف التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية على مر السنين ويشمل طائفة من المسائل من بينها التنمية الاقتصادية وتعزيز واحترام حقوق الإنسان والإدماج السياسي حسب الاقتضاء. وتعد أمانتنا الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ووكالات المنظمين وصناديقهما وبرامجهما مشاورات منتظمة واجتماعات قطاعية.

وهناك العديد من المجالات ذات الاهتمام المشترك - العراق ولبنان وعملية السلام في الشرق الأوسط، بما في ذلك قضية فلسطين وسورية واليمن. وهذه جميعاً مناطق تعاني من أزمات أمنية وإنسانية لها أثر مأساوي على السكان المدنيين مع ما يترتب عن ذلك من آثار مزعزعة للاستقرار وتهديدات إقليمية ودولية للسلام والأمن. وتشمل المناطق الأخرى المثيرة للقلق مؤخراً السودان وليبيا قبله.

الكاملة للنساء والمنظمات التي تقودها النساء في جهود السلام في جميع أنحاء المنطقة، بما في ذلك الجهود التي تدعمها الأمم المتحدة.

ثانياً، نعتقد أن جامعة الدول العربية في وضع جيد يسمح لها بفهم الأسباب الجذرية للنزاعات في منطقتها ويمكنها أن تسهم بشكل كبير في إيجاد الحلول المناسبة لمعالجتها ودفع عجلة التنمية المستدامة في إطار الصلة بين السلام والتنمية والأمن.

إن تجربة العديد من البلدان في المنطقة العربية، وكذلك تجربتنا في موزامبيق وعبر أفريقيا، تبين الصلة التي لا يمكن إنكارها بين المخاطر المرتبطة بالمناخ والنزاعات. وينبغي أن نكفل بقاء هذه المسألة على رأس جدول الأعمال وأولوية في مناقشاتنا.

ثالثاً، توجد في القارة الأفريقية 9 بلدان من أصل 22 عضواً في جامعة الدول العربية. وبالتالي، فإن الاتحاد الأفريقي يقوم بدور حاسم في تعزيز التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن الملفات الأفريقية. ونعتقد أن المنظمات الإقليمية، بما فيها الاتحاد الأفريقي، وسيلة فعالة لاكتساب فهم جماعي للتحديات الأمنية في كل منطقة ولتطوير الاستجابات المناسبة للتصدي لها وتأمين مستقبل أكثر أمناً وسلاماً للأجيال القادمة.

رابعاً، نرحب بالتقارب الدبلوماسي بين الدول العربية في الآونة الأخيرة. إن منظور إنهاء الصراع الطويل الذي شكل الجغرافيا السياسية في الشرق الأوسط يمكن أن يفيد المنطقة والعالم بأسره، ونحن مدعوون لكي تتضافر جهودنا للتصدي بكفاءة للتحديات العالمية في عصرنا.

وفي الختام، نشيد بالتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، الذي يضيف قيمة ويعزز قدرتنا على معالجة الأسباب الجذرية للنزاع والتطرف العنيف الذي يفرضي إلى الإرهاب، وانعدام الأمن البحري، والاتجار بالأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، والجريمة المنظمة عبر الوطنية، وتغير المناخ، من بين التحديات الأمنية الراهنة الأخرى.

ونأمل أن توفر مناقشة اليوم المثمرة والمقترحات التي قدمها الأعضاء زخماً لتعميق ذلك التعاون، الذي سيسهم في السلام في المنطقة العربية وفي العالم أجمع.

آلياتها الإقليمية. ويتطلب ذلك دعماً مالياً ولوجستياً وتقنياً مستقراً ويمكن التنبؤ به، فضلاً عن بناء القدرات.

ثانياً، يجب أن يستند التعاون إلى تحسين التنسيق والاتصالات. وفي مكافحة الإرهاب والجريمة العابرة للحدود الوطنية والتصدي للأزمات الإنسانية أو الكوارث الطبيعية كلها تحديات معقدة ومتشابكة وتتطلب مشاركة عدة أطراف. وبالتالي فإن من الضروري تبادل المعلومات بصورة منتظمة.

ثالثاً، إننا بحاجة إلى إنشاء آليات متسقة لإدارة الأزمات أو حلها بحيث تحدد فيها بوضوح مهام ومسؤوليات مختلف الأطراف الفاعلة. فذلك سيسمح بوضع سياسات متفق عليها بين الأمم المتحدة والمنظمات الإقليمية ودون الإقليمية لأجل التصدي الفعال للأزمات.

في الختام، أود أن أشدد على أهمية تعزيز التآزر في أعمال الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، وعلى وجه التحديد وبصورة أعم، أعمال المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية. إن هذه خطوة حاسمة نحو الوفاء بالتزاماتنا الدولية ورغبتنا المشتركة في تحسين الأمن الجماعي بشكل كبير، خاصة من خلال الجهود الرامية إلى منع نشوب النزاعات وصون السلام وتوطيده.

**السيدة فرايزر (مالطة) (تكلمت بالإنكليزية):** أشكر معالي الوزير خليفة شاهين المرر وأعرب عن خالص شكري لوكيل الأمين العام والأمين العام لجامعة الدول العربية والسيدة أمنية العمراني على إحاطاتهم. كما أود بمشاركة الممثل الدائم لمصر في جلستنا اليوم.

تؤكد جلسة اليوم الدور الحاسم للمنظمات الإقليمية في صون السلم والأمن من خلال فهمها العميق لمناطقها فضلاً عن تعزيز التعاون.

لا تزال جامعة الدول العربية مساهماً في الاستقرار وفي تسهيل الحوار في منطقة لا تزال تواجه تحديات متعددة، بما في ذلك الجمود المستمر في عملية السلام في الشرق الأوسط، والنزاعات التي طال أمدها في سورية واليمن والمآزق السياسي في ليبيا ولبنان، إلى جانب

تعزز غابون السرد الإقليمي في الاستجابات للأزمات بقيادة من يعانون منها أولاً. إن دينامية التعاون هذه ضرورية جداً لأن حجم المطلوب من الأمم المتحدة، إلى جانب الطابع الإقليمي المتزايد لهذه الأزمات يقتضي - في سياق أمني يتسم بأزمات متعددة الأوجه - أن تكون المنظمة على إمام أفضل بالحقائق في الميدان حتى تكون إجراءاتها أكثر فعالية.

وفي هذا الصدد، كان مؤتمر القمة الأخير لجامعة الدول العربية الذي عقد في جدة بمشاركة سورية، نموذجاً للالتزام البلدان المعنية بالاضطلاع الكامل بمسؤولياتها في السعي إلى تحقيق السلام والاستقرار. ونأمل أن يؤدي هذا الزخم إلى حلول دائمة للتحديات الرئيسية في المنطقة، ولا سيما عملية السلام الإسرائيلية - الفلسطينية، التي تؤكد من جديد تأييدنا لحلها على أساس وجود دولتين.

إن ما يقرب من نصف السكان العرب يعيشون في أفريقيا. ويؤكد ذلك الواقع الاجتماعي المصير المشترك بين جامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي بوصفهما منظمتان إقليميتين لهما شواغل شاملة فيما يتعلق بالسلم والأمن ومكافحة الإرهاب والاتجار بالبشر والمخدرات ومكافحة تغير المناخ.

تحقيقاً لتلك الغاية، يجب أن يكون التعاون الثلاثي بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية والاتحاد الأفريقي مستمراً ودائماً في منع وحل الأزمات التي تهدد السلام على الصعيدين الإقليمي والدولي. وتعد مشاركة الأمين العام أنطونيو غوتيريش والأمين العام أبو الغيط في مؤتمر القمة الافتراضي الذي نظمه الاتحاد الأفريقي في 20 نيسان/أبريل بشأن التطورات في السودان خير مثال على ذلك التفاعل الثلاثي. وأود أن أتطرق إلى بعض المبادئ التوجيهية لضمان شراكة أكثر فعالية بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية.

أولاً، ينبغي أن تستند الشراكات إلى التكامل والمزايا التنافسية. فبالإضافة إلى ميزة المعرفة المتعمقة بمناطقها تستطيع المنظمات الإقليمية ودون الإقليمية التعبئة والنشر السريع في الميدان من خلال

تتشاطر المنظمات هدفًا مشتركًا يتمثل في تعزيز التعايش السلمي والنهوض بالسلام. ولا يمكن تحقيق ذلك إلا بالتعاون في مجالات منع نشوب النزاعات وحلها والدبلوماسية الوقائية وحفظ السلام وبناءه علاوة على بناء مجتمعات منفتحة وشاملة تكفل حرية الرأي والتعبير.

ولن نتمكن من بناء مثل هذه المجتمعات إلا بأن تعزز الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية معا حقوق الإنسان وحمايتها. ويجب عليهما أيضا أن تكفلا المشاركة والقيادة الكاملتين والمتساويتين والهادفتين للمرأة على جميع مستويات صنع القرار وأن تتعاوننا بشكل بناء مع منظمات المجتمع المدني.

وتجدر الإشارة بالمبادرات المشتركة التي تسعى إلى النهوض بتلك الأهداف، مثل الدعم المقدم إلى شبكة الوسيطات العربيات وعقد دورات تدريبية في المسائل الجنسانية والانتخابات.

وبالمثل، من الضروري أيضا أن ندعم الشباب ونمكنهم من العمل بوصفهم عامل تغيير إيجابي. ويجب علينا كفالة قدرة الشباب على المشاركة في جهود السلام والأمن الإقليميين وإتاحة الفرص لهم. فالفشل على هذا الصعيد يجعل الشباب أكثر عرضة للتجنيد من قبل المنظمات الإرهابية.

وبهذا الخصوص، تشدد مالطة على وجوب أن تمتثل الجهود الإقليمية لمكافحة الإرهاب على الدوام للقانون الدولي، ولا سيما القانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني.

ويجب أن ندرك أيضا أن العالم العربي يتعرض لتغير المناخ. إننا نشهد هجوم التصحر وزيادة حالات الجفاف وانعدام الأمن المائي. ومن هذا المنطلق، نرحب بالتعاون بين المنظمين في التصدي لآثار تغير المناخ على السلام والأمن.

وأخيرا، سأختتم بياني بالتأكيد مجددا على ضرورة استمرار التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية. ويلزم السعي بنشاط إلى تحقيق أوجه التآزر بشأن التصدي للتحديات الجديدة والمنع المشترك لتصعيد النزاعات في المنطقة. ولا يمكننا أن نتصدى جماعيا للتهديدات التي يتعرض لها السلام والأمن الدوليان إلا من خلال ذلك النهج.

عدم الاستقرار واندلاع الأعمال العدائية التي شهدناها في بلدان أخرى. مثل العراق والسودان. ونشدد على الحاجة إلى حلول سياسية طويلة الأمد لمعالجة هذه الشواغل المستمرة.

تحقيقا لتلك الغاية، تشجع مالطة زيادة التنسيق بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية، بما في ذلك من خلال تبادل الآراء بين المبعوثين والممثلين الخاصين. كما نشدد على الدور الرئيسي الذي يتعين أن يؤديه مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية، في القاهرة، وأهمية أن ينظم المجلس حوارات تفاعلية غير رسمية لزيادة التنسيق بشكل أوثق في المسائل الإقليمية ذات الاهتمام.

لا يزال ملايين الأشخاص في سورية واليمن والأراضي الفلسطينية المحتلة في حاجة إنسانية ماسة نتيجة للنزاع. لمعالجة ذلك يمكن لجامعة الدول العربية أن تواصل تعزيز شراكتها مع الأمم المتحدة بتوسيع نطاق تعبئتها للموارد لخطط الأمم المتحدة للاستجابة الإنسانية واستضافة مراكز إنسانية إقليمية في حالات الطوارئ وتوسيع نطاق الشراكات وتيسير إيصال المساعدة الإنسانية على أساس المبادئ حيثما تكون الحاجة إليها. ونتطلع إلى رؤية ذلك مرة أخرى في تموز/يوليه ونحن نمضي قدما نحو تجديد الآلية الإنسانية العابرة للحدود في سورية.

لقد شهد المجتمع الدولي تطورات هامة في المنطقة خلال الأشهر الماضية. فالاتفاق الذي تم التوصل إليه بين إيران والمملكة العربية السعودية لاستئناف العلاقات الدبلوماسية يعد تطورا إيجابيا ويمكنه تعزيز السلام والاستقرار في جميع أنحاء منطقة الخليج وخارجها. ولزيادة تخفيف حدة التوترات، من المهم التوصل إلى اتفاق بشأن العودة إلى خطة العمل الشاملة المشتركة.

وبموجب قرار جامعة الدول العربية باستئناف مشاركة سورية في الاجتماعات، من الأهمية بمكان التشديد على أن الإجراءات المتخذة على الصعيد العالمي، بما في ذلك الإجراءات التي وافق عليها مجلس الأمن، يجب أن تدعمها إجراءات على الصعيد الإقليمي. وفي هذه الحالة فإن العملية السياسية التي تيسرها الأمم المتحدة تمشيا مع القرار 2254 (2015) هي السبيل الوحيد للمضي قدما.

السياسية الليبية. إن كون ليبيا نفسها عضوا في هاتين المنطقتين الإقليميتين لا يعمل إلا على تعزيز أهمية مساهمتهما المحتملة فيما يتعلق بالملف الليبي، الذي لا يزال يتطلب حلا سياسيا حقيقيا يقودها ويتولى زمامها الليبيون.

وكما ذكرنا في جلسة العام الماضي، "إن العديد من الصراعات في العالم العربي نشأت أو تفاقت بسبب قوى خارج المنطقة، في حين أن مصالح الشعوب العربية ورفاهها مهمشة - في معظم الأحيان." (S/PV.9001). وتلك الحالة لا تتعارض مع ميثاق الأمم المتحدة فحسب، بل تسهم أيضا في إجهاد النظام المتعدد الأطراف.

ونعترف بالميزة النسبية للمنظمات الإقليمية في دعم صون السلام والأمن في سياقها الخاص، إذا استخدمنا تعبيراً من المذكرة المفاهيمية لدولة الإمارات العربية المتحدة (S/2023/407، المرفق). وفيما يتعلق بمنطقة جامعة الدول العربية، ليس هناك شك في أن وضع متميز يمكنها من فهم ومعالجة الأسباب الجذرية للنزاع وعدم الاستقرار.

والتعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية بشأن بناء القدرات ينبغي أيضا أن يراعي تلك الميزة النسبية الإقليمية. وترحب البرازيل باستعداد الأمم المتحدة لمواصلة تعزيز قدرة جامعة الدول العربية، بما في ذلك في مجالات المنع ومكافحة الإرهاب وبناء السلام. وينبغي مواصلة هذه الجهود على أساس الاحتياجات والأولويات التي تحددها المنظمة الإقليمية نفسها والدول الأعضاء فيها.

وفي ذلك الصدد، تشيد البرازيل بالمبادرات التي أطلقتها جامعة الدول العربية والأولويات التي حددتها فيما يتعلق بتعزيز وحماية حقوق المرأة والشباب في المنطقة. ونقر الدعم والشراكة اللذين توفرهما الأمم المتحدة بناء على طلبها ونشجعهما.

للبرازيل علاقات تاريخية مع الشعوب العربية، وهي مجتمعات نشترك معها في روابط إنسانية وثقافية عميقة، فضلا عن مجموعة واسعة من المصالح المشتركة. إن جامعة الدول العربية شريك تقليدي لبلدنا. ومن الجدير بالذكر أن أول مكتب لوفد دائم لها في البرازيل

السيد دي ألميدا فيليو (البرازيل) (تكلم بالإنكليزية): تشكر البرازيل الإمارات العربية المتحدة على تنظيم هذه الجلسة الرفيعة المستوى. ولا يمكن تعزيز التعاون الفعال بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية إلا من خلال حوار مفتوح وصريح تشارك فيه المنطقتان. ونشكر وكالة الأمين العام ديكارلو، وكذلك الأمين العام لجامعة الدول العربية، على تشاطر آرائهما مع مجلس الأمن، بالنيابة عن منطقتيهما. كما أشكر السيدة العمراني على مشاركتها.

تدرك البرازيل أهمية هذه الجلسة، وترحب بمبادرة الإمارات العربية المتحدة. واليوم، تتاح للمجلس فرصة ليس الاستماع عن جهود التنسيق التي تبذل حاليا بين المنطقتين فحسب؛ بل أيضا للتفكير في كيفية إدماج الموقف الرسمي الذي اتخذته جامعة الدول العربية فيما يتعلق بالتطورات المهمة في العالم العربي في إطار الأمم المتحدة للسلام والأمن.

في الشهر الماضي، قررت جامعة الدول العربية بالإجماع إعادة الجمهورية العربية السورية إلى عضوية المنظمة. ونرحب بذلك القرار، الذي يشير إلى وجود ديناميات سياسية جديدة فيما يتعلق بالنزاع السوري. ونأمل أن يؤثر ذلك تأثيرا إيجابيا على الجهود الجارية لإحلال السلام والاستقرار في المنطقة. وأعمال الوساطة التي تضطلع بها الأمم المتحدة بموجب القرار 2254 (2015) ينبغي ألا تغفل هذا التطور المشجع.

نقر أيضا بأن جامعة الدول العربية أسهمت إسهاما كبيرا على مر السنين في الجهود الرامية إلى إيجاد حل للمسألة الإسرائيلية - الفلسطينية. فمبادرة السلام العربية لعام 2002 هي أحد الأمثلة، من بين أمثلة أخرى، على هذه الجهود. وقد أدت مبادرات الجامعة المتعددة دورا مهما في بناء توافق الآراء، وكانت ذات قيمة كبيرة للمناقشات بشأن النزاع في هذا المجلس ذاته. وإذ نشاهد اليوم التدهور المتزايد لمستويات الأمن في المنطقة، تشاطر البرازيل جامعة الدول العربية قلقها إزاء الغياب التام لمبادرات السلام بين إسرائيل وفلسطين.

وتلاحظ البرازيل أيضا أن جامعة الدول العربية، إلى جانب الاتحاد الأفريقي، في وضع متميز للاضطلاع بدور مهم في دعم العملية

يضاف إلى ما تقدم التحديات الاقتصادية والاجتماعية المزمنة التي تعاني منها الدول العربية، لا سيما في مجال تغير المناخ وندرة المياه وتهديد الأمن المائي لبعض دولها، علماً بأن الدول العربية تسعى لمواجهة كافة تلك التحديات، وهو ما تجسد في استضافة مدينة شرم الشيخ للمؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ خلال عام 2022 ونجاح المؤتمر في اعتماد مخرجات هامة، اتصالاً بتطلعات الدول النامية، أبرزها القرار التاريخي بإنشاء صندوق الخسائر والأضرار. كما تستضيف مدينة دبي الشقيقة المؤتمر الثامن والعشرين للأطراف خلال عام 2023، حيث تتطلع المجموعة العربية إلى اعتماد المؤتمر قرارات تسهم في الاستجابة إلى التدايات السلبية لتغير المناخ. وتشيد المجموعة بالتعاون الوثيق بين الرئاسة المصرية والإماراتية لضمان الانتقال السلس بينهما. كما تُؤمن المجموعة كافة المبادرات ذات الصلة، لا سيما "مبادرة الشرق الأوسط الأخضر" التي أعلنت عنها المملكة العربية السعودية الشقيقة. ومن هذا المنطلق، فقد حرصت الدول العربية، عبر جامعة الدول العربية، على التعاون مع الأمم المتحدة في العديد من المجالات، وهو ما عكسته رسالة الأمين العام للأمم المتحدة المؤرخة 8 أيار/مايو الموجهة إلى رئيسة مجلس الأمن (S/2023/331). وتؤكد المجموعة العربية أنها تدعم التعاون بين المنظمين من أجل تحقيق الأهداف التي نصبو إليه جميعاً.

ليس بخاف على أحد أن استمرار الأزمات التي تشهدها المنطقة العربية يستنزف مواردها المحدودة التي يجب أن تُوجه إلى تحقيق أهداف التنمية المستدامة والاستجابة لتطلعات شعوب المنطقة. وإذا كانت التوترات الدولية الحالية قد شغلت حيزاً من جهود الأمم المتحدة، خاصة مجلس الأمن، خلال العامين الماضيين، فإن المجموعة العربية تتطلع لاستمرار أولوية تحقيق الأمن والاستقرار في منطقة الشرق الأوسط على جدول أعمال المجلس.

ومن جانبها، تؤكد المجموعة العربية على استعداد الدول العربية للقيام بدور فاعل في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة وفقاً

قد افتتح في عام 1956، ومنذ ذلك الحين، اكتسبت العلاقة بين البلد والمنظمة ومع كل بلد من بلدانها الأعضاء أهمية متزايدة.

وطوال فترة وجود جامعة الدول العربية، رأيناها ترفع صوتها تأييداً لمبادئ ميثاق الأمم المتحدة. وتعرّب البرازيل عن تقديرها للجامعة وتقديرها في ذلك الصدد وتؤيد بقوة تعاونها مع المجلس. ونشيد أيضاً بتعاون الجامعة مع أجهزة الأمم المتحدة وكياناتها الأخرى فيما يتعلق بالأنشطة خارج نطاق السلام والأمن الدوليين.

**الرئيس:** أعطي الكلمة الآن لممثل جمهورية مصر العربية.

**السيد محمود (مصر):** السيد الرئيس، أود في البداية أن أعرب لكم، نيابة عن المجموعة العربية في نيويورك، عن خالص التهنية على توليكم رئاسة مجلس الأمن خلال الشهر الحالي. وأعرب كذلك عن كل التقدير لوفد الإمارات العربية الشقيقة على عقد هذه الجلسة وحسن تمثيله للمصالح العربية في المجلس. وأتوجه بالشكر على الإحاطة المقدمة من كل من السيدة روزماري ديكارلو، وكيلا الأمين العام للأمم المتحدة للشؤون السياسية وبناء السلام؛ والبيان الوافي الذي ألقاه معالي الأمين العام لجامعة الدول العربية السيد أحمد أبو الغيط، وإحاطة الدكتورة أمينة العمراني، مبعوثة رئيس المؤتمر السابع والعشرين للأطراف في اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ، المعنية بالشباب.

يعد التعاون بين الأمم المتحدة وجامعة الدول العربية ذا أهمية خاصة على ضوء التطورات الإقليمية والدولية الحالية التي تتطلب تكثيف الجهود من أجل الحفاظ على السلم والأمن الدوليين، وبما يتوافق مع الفصل الثامن من ميثاق الأمم المتحدة في إطار السعي لتحقيق الأمن الجماعي. كما يكتسب التعاون بين المنظمين أهمية خاصة على ضوء التطورات الدولية الحالية وما نتج عنها من أزمة اقتصادية عالمية أدت لارتفاع أسعار الغذاء وعدم قدرة مختلف الدول على تحقيق الأمن الغذائي. كما تراجعت قدرة الدول المانحة، للأسف، على توجيه التمويل اللازمة للأنشطة الإنسانية، وهو ما انعكس بالسلب على الدول العربية، لا سيما تلك التي تعاني من أزمات تتطلب تقديم الدعم لها من أجل التخفيف من معاناتها الإنسانية.

العربية والأمين العام لجامعة الدول العربية على هامش اجتماعات الجزء الرفيع المستوى للجمعية العامة.

رابعاً، مواصلة التنسيق والتشاور بين جامعة الدول العربية ومبعوثي الأمين العام للأمم المتحدة إلى المنطقة في الموضوعات المدرجة على جدول أعمال مجلس جامعة الدول العربية.

خامساً، العمل على تحقيق التوافق وتوحيد المزيد من المواقف داخل مجلس الأمن تجاه القضايا العربية مع الحد من استخدام حق النقض ودعم إيجاد الحلول العربية للمشاكل العربية.

سادساً، متابعة دور مكتب الأمم المتحدة للاتصال لدى جامعة الدول العربية بصورة دورية بما يسهم في تعزيز دور المكتب وتقديم الدعم اللازم له من أجل تحقيق الأهداف المنشودة.

سابعاً، أخيراً وليس آخراً، لا يمكن أن يسهم التعاون بين المنظمين في تحقيق الأمن والسلام والاستقرار في المنطقة بدون تسوية كل الأزمات التي تعاني منها عبر العمل على تفعيل كافة قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، لا سيما ما يتعلق منها بالقضية الفلسطينية التي تظل القضية المركزية للأمة العربية عبر استقلال الدولة الفلسطينية على خطوط الرابع من حزيران/يونيه عام 1967، وعاصمتها القدس الشرقية، وفقاً لمقررات الشرعية الدولية، وكذلك تحرير كافة الأراضي العربية المحتلة في الجولان السوري وجنوب لبنان.

رفعت الجلسة الساعة 12/15.

لمبدأ الحلول العربية للأزمات العربية، وبما يتوافق مع مقررات الشرعية الدولية وقرارات مجلس الأمن ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة، خاصة احترام سيادة وحدة الدول العربية وتكاملها الإقليمي وعدم التدخل في شئونها الداخلية.

ومن هذا المنطلق أيضاً، تتطلع المجموعة العربية إلى استمرار وتكثيف التعاون بين جامعة الدول العربية والأمم المتحدة وتتقدم بعدد من المقترحات التي يمكن أن تساهم في تعزيز التعاون بين المنظمين، وذلك على النحو التالي:

أولاً، تعزيز التعاون بين المنظمين لمواجهة أعباء الأزمة الاقتصادية العالمية وتأثيرها على الدول العربية، لا سيما فيما يتعلق بارتفاع أسعار الغذاء، فضلاً عن تقديم الدعم الإنساني للدول التي ما زالت تعاني من أزمات إنسانية متواصلة.

ثانياً، تطوير التعاون المؤسسي القائم بين المنظمين في كافة المجالات بما يسهم في تعزيز الدبلوماسية الوقائية وآليات استدامة وبناء السلام وتعزيز مشاركة المرأة والشباب، بالإضافة إلى بناء قدرات العاملين في الدول الأعضاء والأمانة العامة لجامعة الدول العربية في هذا الصدد.

ثالثاً، تكثيف التشاور بين الجانبين سواء على مستوى الأمين العام للأمم المتحدة والأمين العام لجامعة الدول العربية أو الممثلين الدائمين لمجلس الأمن ومجلس جامعة الدول العربية، بجانب عقد الاجتماع السنوي بين أعضاء مجلس الأمن وممثلي ترويكما القمة